الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

مواءمة

عرض تكوين ماستر

أكاديمي

المؤسسة	الكلية/ المعهد	القسم
جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس	كلية الحقوق و العلوم السياسية	الحقوق

الميدان : الحقوق و العلوم السياسية

الفرع: الحقوق

التخصص: القانون الإداري

السنة الجامعية: 2017/2016

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

HARMONISATION

OFFRE DE FORMATION MASTER
ACADEMIQUE

Etablissement	Faculté / Institut	Département
Université Mouhamed chérif messaadia	**Faculté de droit**	**Droit**

Domaine: ***Droit et Sciences politiques***

Filière: ***Droit***

Spécialité: ***Droit administratif***

Année Universitaire : 2016/2017

الفهرس

I- بطاقة تعريف الماستر----------
1- تحديد مكان التكوين----------
2- المشاركون في التأطير ----------
3- إطار وأهداف التكوين----------
أ. شروط الالتحاق ----------
ب. أهداف التكوين----------
ج. المؤهلات و القدرات المستهدفة ----------
د. القدرات الجهوية و الوطنية لقابلية التشغيل----------
ه. الجسور نحو تخصصات أخرى----------
و. مؤشرات متابعة مشروع التكوين ----------
ز. قدرات التأطير**.....**
4-الإمكانيات البشرية المتوفرة----------
أ- اساتذة المؤسسة المتدخلين في الاختصاص ----------
ب-التأطير الخارجي----------
5-الإمكانيات المادية المتوفرة----------
أ. المخابر البيداغوجية والتجهيزات ----------
ب. ميادين التربص والتكوين في المؤسسات----------
ج. مخابر البحث لدعم التكوين في الماستر----------
د. مشاريع البحث لدعم التكوين في الماستر----------
ه. فضاءات الأعمال الشخصية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ----------

II- بطاقةالتنظيم السداسي للتعليم ----------
1- السداسي الأول----------
2- السداسي الثاني----------
3- السداسي الثالث----------
4- السداسي الرابع----------
5- حوصلة شاملة للتكوين----------

III البرنامج المفصل لكل مادة

IV- العقود/الاتفاقيات ----------

بطاقة تعريف الماستر
(تعبئة كل الخانات إجباري)

1- تحديد مكان التكوين: جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس

- **كلية أو معهد: كلية الحقوق و العلوم السياسية**
- **قسم : الحقوق**

2- المشاركون في التكوين (*):

- المؤسسات الجامعية الأخرى: /

- المؤسسات و الشركاء الاجتماعيون الاقتصاديون الآخرون: /

- الشركاء الدوليون الأجانب : /

- **إدراج الاتفاقيات الخاصة بالتكوين في الملاحق .**

3- إطار وأهداف التكوين:

أ- شروط الالتحاق (تحديد تخصصات النموذجية لليسانس التي تسمح بالالتحاق بالتكوين في الماستر المعني) :

- ليسانس LMD في الحقوق تخصص إداري أو ليسانس قانون عام.
- ليسانس نظام قديم بما يتوافق والنصوص التنظيمية الصادرة بهذا الشأن وبما يتماشى والمناصب المفتوحة.
- يحرم من الالتحاق بالماستر كل طالب تعرض لعقوبة تأديبية من الدرجة الثانية سواء أثناء مرحلة التكوين في ليسانس حقوق أو قبلها بالنسبة للطلبة المحولين.
- يمكن تخصيص مقاعد بيداغوجية للمؤسسات الجامعية المجاورة بناءا على اتفاقية تعاون وبتوجيه من مؤسساتهم الأصلية.

ب- أهداف التكوين *(الكفاءات المستهدفة ،المعارف المكتسبة عند نهاية التكوين ،20 سطر على أكثر تقدير)*

يهدف فتح هذا التخصص تمكين الحاصلين على شهادة ليسانس نظام جديد تخصص قانون إداري،أو تخصص قانون عام من إتمام دراساتهم في الماستر 1 و2. وكذلك تمكين حاملي شهادة ليسانس نظام قديم من إتمام الدراسات بحسب الشروط المبينة في النصوص التنظيمية. والتعمق في المفاهيم النظرية في الاختصاص بهدف الإعداد لمرحلة الدكتوراه.

ومما لاشك فيه أن الهدف الأساس من وراء فتح التخصص هو تنمية القدرات البشرية لقطاع التعليم العالي خاصة أمام ارتفاع نسب البكالوريا المسجلة سنويا. ثم أن شهادة الماستر 1 و2 ستستعمل مستقبلا للالتحاق بالتكوين في مجالات كثيرة منها:

- القضاء/ المدرسة العليا للقضاء
- المحاماة
- التوثيق
- المحضر القضائي
- الأسلاك الإدارية المختلفة وخاصة رتبة متصرف إداري ومساعد إداري رئيسي
- المديرية العامة للأمن الوطني
- المديرية العامة للجمارك
- وزارة الدفاع الوطني.
- المؤسسات العمومية المختلفة

ج- المؤهلات والقدرات المستهدفة (فيما يخص الاندماج المهني – 20 سطر على الأكثر)

الطلبة حاملي ليسانس LMD في الحقوق.

د- القدرات الجهوية والوطنية القابلة لتشغيل حاملي الشهادات الجامعية

- القابلية للتوظيف مفتوحة في القطاعات التالية:
- الجامعات والمراكز الجامعية التي تحتوي على تخصص الحقوق.
- المعاهد العليا والمدارس المتخصصة.
- المحاكم الإدارية أو جهات القضاء العادي بما يقره التنظيم الجاري به العمل
- سائر الإدارات المركزية .
- الولايات.
- البلديات
- الدوائر
- المرافق العامة
- المؤسسات العمومية على اختلاف أنواعها
- القطاع الخاص.
- الالتحاق بالمهن الحرة وخاصة المحاماة
- ممارسة مهمة الاستشارة القانونية.

ه- الجسور نحو تخصصات أخرى:

يهيئ اختصاص التنظيم الإداري لجسور أخرى من التكوين في علم الاجتماع تخصص منظمات أو العلوم السياسية تخصص تنظيمات إدارية.

و- مؤشرات متابعة التكوين : /

ز- قدرات التأطير: (إعطاء عدد الطلبة الممكن التكفل بهم) : 60 طالبا.

4- الإمكانيات البشرية المتوفرة:

أ- أساتذة المؤسسة المتدخلين في التخصص:

الاسم واللقب	الشهادة التدرج + التخصص	الشهادة ما بعد التدرج + التخصص	الرتبة	*طبيعة التدخل	التوقيع
عادل بوعمران	ليسانس حقوق	دكتوراه حقوق	محاضر أ	محاضرة	
فتحي زراري	ليسانس حقوق	دكتوراه حقوق	محاضر أ	محاضرة	
محمد خميسي بن رجم	ليسانس اقتصاد	دكتوراه اقتصاد	محاضر أ	محاضرة	
عمار بريق	ليسانس حقوق	دكتوراه حقوق	محاضر ب	محاضرة	
عبد الكريم صالحي	ليسانس حقوق	دكتوراه حقوق	محاضر ب	محاضرة	
الطاهر رياحي	ليسانس حقوق	دكتوراه حقوق	محاضر ب	محاضرة	
حليمة بروك	ليسانس حقوق	دكتوراه حقوق	محاضر ب	محاضرة	
نادية بونعاس	ليسانس حقوق	دكتوراه حقوق	محاضر ب	محاضرة	
زين العابدين بخوش	ليسانس حقوق	ماجستير حقوق	مساعد أ	محاضرة	

حنان مبرك	ليسانس حقوق	ماجستير حقوق	مساعد أ	محاضرة	
محمد الصادق قابسي	ليسانس حقوق	ماجستير حقوق	مساعد أ	محاضرة	
ليلى آيت أوبلي	ليسانس حقوق	ماجستير حقوق	مساعد أ	تطبيق	
فوزية معافة	ليسانس حقوق	ماجستير حقوق	مساعد أ	تطبيق	
سماح ورتي	ليسانس حقوق	ماجستير حقوق	مساعد أ	محاضرة	
حسين درايسية	ليسانس حقوق	ماجستير حقوق	مساعد أ	تطبيق	
الناصر بن سلامة	ليسانس حقوق	ماجستير حقوق	مساعد أ	محاضرة	
محمد نواورية	ليسانس حقوق	ماجستير حقوق	مساعد أ	محاضرة	
حليم عمروش	ليسانس حقوق	ماجستير حقوق	مساعد أ	تطبيق	
ليندة بوشاقورة	ليسانس حقوق	ماجستير حقوق	مساعد أ	محاضرة	

ياسين مفتاح	ليسانس حقوق	ماجستير حقوق	مساعد أ	تطبيق	
مبارك مباركي	ليسانس حقوق	ماجستير حقوق	***مساعد أ***	***محاضرة***	

**** محاضرة، تطبيق، أعمال موجهة، أعمال تطبيقية، تأطير التربصات، تأطير المذكرات، أخرى(توضح).***

ب- التأطير الخارجي

المؤسسة التابعة لها: كلية العلوم الاقتصادية بجامعة محمد الشريف مساعدية

الاسم واللقب	الشهادة التدرج + التخصص	الشهادة ما بعد التدرج + التخصص	الرتبة	*طبيعة التدخل	التوقيع
محمد خميسي بن رجم	ليسانس في الاقتصاد	دكتوراه	محاضر أ	محاضرات	

المؤسسة التابعة لها: /

الاسم واللقب	الشهادة التدرج + التخصص	الشهادة ما بعد التدرج + التخصص	الرتبة	*طبيعة التدخل	التوقيع

المؤسسة التابعة لها: /

الاسم واللقب	الشهادة التدرج + التخصص	الشهادة ما بعد التدرج + التخصص	الرتبة	*طبيعة التدخل	التوقيع

محاضرة،أعمال تطبيقية، أعمال موجهة، تأطير التربصات، تأطير المذكرات، أخرى(توضح)

5- الإمكانيات المادية المتوفرة

أ- المخابر البيداغوجية والتجهيزات: *تقديم بطاقة عن التجهيزات البيداغوجية المتوفرة بالنسبة للأعمال التطبيقية للتكوين المقترح.(بطاقة واحدة لكل مخبر)*

عنوان المخبر :

الرقم	اسم التجهيز	العدد	الملاحظات
01	**مدرجات سعة 300 مقعد**	**05**	**حالة جيدة**
02	**قاعة أنترنت**	**02**	**حالة جيدة**
03	**مكتبة**	**01**	**حالة جيدة**
04	**القاعات بسعة 35 مقعد**	**16**	**حالة جيدة**

ب- ميادين التربص والتكوين في المؤسسات:

مكان التربص	عدد الطلبة	مدة التربص
الولاية	15	20 يوما موزعة
البلديات	15	20 يوما موزعة
المديريات التنفيذية	20	20 يوما موزعة
المجلس القضائي	3	10 أيام موزعة
المديريات الجهوية	3	10 أيام موزعة
المحامون	2	10 أيام موزعة

ج- مخابر البحث لدعم التكوين المقترح:

رئيس المخبر
رقم اعتماد المخبر
التاريخ : رأي رئيس المخبر :

رئيس المخبر
رقم اعتماد المخبر
التاريخ : رأي رئيس المخبر :

د- مشاريع البحث الداعمة للتكوين المقترح:

عنوان مشروع البحث	رمز المشروع	تاريخ بداية المشروع	تاريخ نهاية المشروع

ه- فضاءات الأعمال الشخصية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال:

يتوفر المركز الجامعي على(2) قاعات للانترنت مجهزتان بـ (50) جهاز كومبيوتر.
كما تتوفر مكتبة جامعة سوق أهراس على أكثر من الفين وخمسمائة (2500) عنوان خاصة بكلية الحقوق و العلوم منها ألف وأربعمائة (1400)عنوان تخدم هذا التخصص، بالإضافة إلى عشر(10) دوريات.

الكتب:

كتب عامة في القانون المدني، التجاري، البحري، الأحوال الشخصية، القانون الجوي، القانون الدستوري، القانون الإداري، القانون الجنائي، القانون الدولي العام، القانون المالي، القانون الدولي الخاص، قانون العمل، القانون الاقتصادي.

كتب متخصصة في الإداري:

مدخل للقانون الإداري، النشاط الإداري، القرار الإداري، الأملاك العامة، الضبط الإداري، الصفقات الوظيفة العامة العمومية، المسؤولية الإدارية، المنازعات الإدارية، القانون الدستوري، المالية العامة، التشريع الضريبي، القضاء الإداري، القانون الجنائي الموضوعي والإجرائي، علم الإجرام وعلم العقاب، القانون الدولي العام.

مجموعة كبيرة من المجلات الداخلية والخارجية

مجموعة من رسائل الدكتوراه

مجموعة من مذكرات الماجستير في القانون العام و القانون الخاص

الموسوعات القضائية الجزائرية والأجنبية

الجرائد الرسمية

II- بطاقة التنظيم السداسي للتعليم

(الرجاء تقديم بطاقات الأربع(4) سداسيات)

1 - السداسي الأول:

وحدة التعليم		الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي الأسبوعي				المعامل	الأرصدة	نوع التقييم	
		15أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	أعمال أخرى			متواصل	امتحان
وحدات التعليم الأساسية		450	9	4.30		16.30	9	**18**		
الرمز: وت أ المعامل:09 الرصيد: 18	المادة 1: الإدارة المركزية	**150**	**3**	1.30		5.30	**3**	**6**	×	×
	المادة 2: **التنظيم الولائي**	**150**	**3**	1.30		5.30	**3**	**6**	×	×
	المادة **3**: الرقابة الوصائية	**150**	**3**	1.30		5.30	**3**	**6**	×	×
وحدات التعليم المنهجية		225	1.30	3		10.30	3	**9**		
الرمز:وت م المعامل:3 الرصيد: 9	المادة 1: منهجية البحث العلمي 1	**150**	1.30	1.30		7.00	2	**6**	×	×
	المادة 2: تحرير إداري	**75**		1.30		3.30	1	**3**	×	
وحدات التعليم الاستكشافية		45	3				2	2		
الرمز:وت إ المعامل: 2 الرصيد:2	المادة 1: الحكم الراشد	22.30	1.30				**1**	**1**		×
	المادة 2: المجتمع المدني	22.30	1.30				**1**	**1**		×
وحدة التعليم الأفقية		22.30		1.30			1	1		
الرمز:وت أ المعامل:1 الرصيد:1	المادة1: **لغة أجنبية (إنجليزية) 1**	22.30		1.30			**1**	**1**		×
مجموع السداسي 1		742.30	13.30	9.00		27	15	30		

2- السداسي الثاني:

وحدة التعليم		الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي الأسبوعي				المعامل	الأرصدة	نوع التقييم	
		15أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	أعمال أخرى			متواصل	إمتحان
وحدات التعليم الأساسية		450	9	4.30		16.30	9	**18**		
الرمز: وت أ **المعامل:09** **الرصيد: 18**	**المادة 1: السلطات الدستورية**	150	**3**	1.30		5.30	**3**	**6**	×	×
	المادة 2: التنظيم البلدي	**150**	**3**	1.30		5.30	**3**	**6**	×	×
	المادة 3: **مسؤولية إدارية**	**150**	**3**	1.30		5.30	**3**	**6**	×	×
وحدات التعليم المنهجية		225	3	1.30		10.30	3	**9**		
الرمز:وت م **المعامل:3** **الرصيد: 9**	**المادة 1: منهجية البحث العلمي 2**	**150**	1.30	1.30		7.00	2	**6**	×	×
	المادة 2: تكنولوجيات الإعلام والاتصال	**75**	1.30			3.30	1	**3**		×
وحدات التعليم الاستكشافية		45	3				2	2		
الرمز:وت إ **المعامل: 2** **الرصيد:2**	**المادة 1: الوقاية من الفساد و مكافحته**	22.30	1.30				**1**	**1**		×
	المادة 2: الأملاك الوطنية	22.30	1.30				**1**	**1**		×
وحدة التعليم الأفقية		22.30					1	1		
الرمز:وت أ **المعامل:1** **الرصيد:1**	**المادة: لغة أجنبية (إنجليزية) 2**	22.30		1.30			**1**	**1**		×
مجموع السداسي 1		742.30	15.00	7.30		27	15	30		

3 - السداسي الثالث:

وحدة التعليم		الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي الأسبوعي				المعامل	الأرصدة	نوع التقييم	
		15أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	أعمال أخرى			متواصل	إمتحان
وحدات التعليم الأساسية		**450**	9	4.30		16.30	9	**18**		
الرمز: وت أ المعامل:09 الرصيد: 18	المادة 1: **السلطات الإدارية المستقلة**	**150**	**3**	1.30		5.30	**3**	**6**	×	×
	المادة 2: **الرقابة القضائية على أعمال الإدارة**	**150**	**3**	1.30		5.30	**3**	**6**	×	×
	المادة **3**: **وظيفة عمومية مقارنة**	**150**	**3**	1.30		5.30	**3**	**6**	×	×
وحدات التعليم المنهجية		225	3	3		10.30	3	**9**		
الرمز:وت م المعامل:3 الرصيد: 9	المادة 1: منهجية إعداد مذكرة	**150**	1.30	1.30		7.00	2	**6**	×	×
	المادة 2: المشروع المهني والشخصي	**75**		1.30		3.30	1	**3**	×	
وحدات التعليم الاستكشافية		45	3				2	2		
الرمز:وت إ المعامل: 2 الرصيد:2	المادة 1: **قانون الأحزاب**	22.30	1.30				**1**	**1**		×
	المادة 2: قانون الانتخابات	22.30	1.30				**1**	**1**		×
وحدة التعليم الأفقية		22.30	1.30	1.30			1	1		
الرمز:وت أ المعامل:1 الرصيد:1	المادة: لغة أجنبية (إنجليزية) 3	22.30	1.30				**1**	**1**		×
مجموع السداسي 1		742.30	13.30	9.00		27	15	30		

4- السداسي الرابع:

الميدان : الحقوق
الفرع : الحقوق
التخصص: تنظيم إداري

تربص في مؤسسة يتوج بمذكرة تناقش

	الحجم الساعي الأسبوعي	المعامل	الأرصدة
ملتقى	**3.30**	**1**	**2**
مذكرة نهاية الدراسة	**46.30**	**1**	**28**
مجموع السداسي 4	**750**	**2**	**30**

5 - حوصلة شاملة للتكوين: (*يرجى ذكر الحجم الساعي الإجمالي موزع بين المحاضرات والتطبيقات، للسداسيات الأربعة بالنسبة لمختلف وحدات التعليم حسب الجدول التالي*):

ح س و ت	الأساسية	المنهجية	الاستكشافية	الأفقية	ملتقى+ مذكرة	المجموع
محاضرة	405	90	135	67.30	/	697.5
أعمال موجهة	202.30	90	/	/	/	292.5
أعمال تطبيقية	/	/	/	/	/	/
عمل شخصي	742.30	472.30	/	/	750	1965
المجموع	1350	652.5	135	67.30	750	2955
الأرصدة	**54**	27	06	3	**30**	**120**
% الأرصدة لكل وحدة تعليم	**%45**	**%22.5**	**%05**	**%2.5**	**%25**	**%100**

III- البرنامج المفصل لكل مادة

(*تقديم بطاقة مفصلة لكل مادة*)

عنوان الماستر: القانون الإداري
السداسي: الأول
اسم الوحدة: وحدة التعليم الأساسية

اسم المادة: الإدارة المركزية
الرصيد: 6
المعامل: 3

أهداف التعليم: (*ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر*)

الغرض الأساسي من دراسة هذه المادة هو تعمق الطالب في نظريات القانون الإداري و التحكم المعرفي فيما يخص هذه الأخيرة.

المعارف المسبقة المطلوبة : (*وصف تفصيلي للمعارف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

- سبق للطالب دراسة المركزية الإدارية و اللامركزية و تطبيقاتهما في الجزائر
- الأجهزة المركزية و صلاحياتها
- الأجهزة اللامركزية و اختصاصاتها.

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)

<u>المركزية الإدارية</u>
تعريفها
أِركانها
صورها
تقدير النظام المركزي
<u>اللامركزية الإدارية</u>
تعريفها
أركانها
صورها
تقدير النظام اللامركزي
<u>هياكل النظام المركزي</u>
رئاسة الجمهورية/ التنظيم الإداري والاختصاصات
الوزارة الأولى التنظيم الإداري والاختصاصات
التنظيم الإداري للوزارات واختصاصاتها
دراسة عملية للتنظيم الإداري لخمس وزارات على الأقل.

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان + تقييم متواصل.

المراجع: (*كتب،ومطبوعات ، مواقع انترنت*، إلخ)

أولا/* النصوص الرسمية:

-النصوص الأساسية :

01- دستور الجمهورية الجزائرية **1976**

02- دستور الجمهورية الجزائرية **1989**

03- دستور الجمهورية الجزائرية **1996**

- النصوص التشريعية (القوانين، الأوامر ، القوانين العضوية)

- الأمر **155/66** المؤرخ في **08**جوان**1966** المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم (الجريدة الرسمية عدد **48** المؤرخة في **1966/06/10**).

- الأمر **156/66** المؤرخ في **1966/06/08** المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم (الجريدة الرسمية عدد**49** المؤرخة في **06/11 /1966**).

- الأمر **86/70** المؤرخ في **1970/12/15**والمتضمن قانون لجنسية الجزائرية المعدل والمتمم (الجريدة الرسمية عدد**10** المؤرخة في **12/18/ 1970**).

- الأمر **103/74** المؤرخ في **1974/11/15** المتضمن قانون الخدمة الوطنية (الجريدة الرسمية عدد **99** المؤرخة في **1974/12/10**).

- الأمر **58/75** المؤرخ في **09/26/ 1975** المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم (الجريدة الرسمية عدد **75** المؤرخ في **1975/09/30**).

-الأمر **78/75** المؤرخ في **75/12/15** يتعلق بالجنازات وإعادة دفنها (الجريدة الرسمية عدد **103** المؤرخة في **1975/12/26**).

- الأمر **79/75** المؤرخ في **75/12/15** يتعلق بدفن الموتى (الجريدة الرسمية عدد**103** المؤرخة في**1975/12/26**).

- القانون **08/80** المؤرخ في**1980/10/25** المتعلق بنظام الانتخابات (الجريدة الرسمية عدد **44** المؤرخة في**1980/10/25**).

- الأمر **03/83** المؤرخ في **1983/02/05** المتعلق بحماية البيئة (الجريدة الرسمية عدد **06** المؤرخة في**02/08/ 1983**).

- القانون **19/83** المؤرخ في **1983/12/18** المتضمن قانون المالية لسنة **1984** (الجريدة الرسمية عدد **50** المؤرخة في **1983/12/31**).

- الأمر **84 /09** المؤرخ في **02/04/ 1984** المتضمن إعادة التنظيم الإقليمي للبلاد (الجريدة الرسمية عدد **06** المؤرخة في **1984/02/07**).

- القانون **05/85** المؤرخ في **1985/02/16** المتعلق بحماية الصحة وترقيتها (الجريدة الرسمية عدد **08** المؤرخة في 1985/02/17).

- القانون **06/88** المؤرخ في **1988/01/12** يعدل ويتمم القانون **12/86** المؤرخ في **1986/09/19** المتعلق بنظام البنوك (الجريدة الرسمية عدد **02** المؤرخة في **1988/01/12**).

- القانون **08/88** المؤرخ في **1988/01/26** المتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة العمومية (الجريدة الرسمية عدد **04** المؤرخة في**01/27/ 1991**).

19- القانون **02/89** المؤرخ في **1989/02/07** المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك (الجريدة الرسمية عدد**06** المؤرخة في**1989/02/08**).
- القانون **21/90** المؤرخ في **1990/08/15** المتعلق بالمحاسبة العمومية (الجريدة الرسمية عدد **35** المؤرخة في 15/ 08/ 1990).
- القانون **29/90** المؤرخ **في 1990/12/01** المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم (الجريدة الرسمية عدد **52** المؤرخة في 1990/12/02).
- القانون **30/90** المؤرخ في **1990/12/01** يتعلق بقانون الأملاك الوطنية (الجريدة الرسمية **عدد 52** المؤرخة في 12/02/ 1990).
- القانون **05/91** المؤرخ في **1991/01/16** يتضمن تعميم استعمال اللغة العربية المعدل والمتمم(الجريدة الرسمية عدد **03** المؤرخة في **1991/01/16**).
- القانون **25/91** المؤرخ في **16 /12/ 1991** يتضمن قانون المالية لسنة **1992** (الجريدة الرسمية عدد **65** المؤرخة في **1991/12/18**).
- الأمر **20/95** المؤرخ في **1995/07/17** يتعلق بمجلس المحاسبة المعدل والمتمم،(الجريدة الرسمية عدد**38** المؤرخة في **23/ 07/ 1995**).
- الأمر **27/95** المؤرخ في **1995/12/30 ي**تضمن قانون المالية لسنة **1996** (الجريدة الرسمية عدد**82** المؤرخة في **1995/12/31**).
- الأمر **01/96** المؤرخ في **1996/01/10** يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية الحرفية (الجريدة الرسمية رقم **03** المؤرخة في **14/ 01 / 1996**).
31- القانون العضوي **01/98** المؤرخ في **30 ماي 1998** يتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله المعدل والمتمم
- القانون **02/98** المؤرخ في **30 ماي 1998** يتعلق بالمحاكم الإدارية.
- القانون **98 /04** المؤرخ في **15/ 06 /1998** المتعلق بحماية التراث الثقافي (الجريدة الرسمية عدد **44** المؤرخة في **1998/06/17**).
- القانون **2000 /06** المؤرخ في **23 /12/ 2000** يتضمن قانون المالية لسنة **2001** (الجريدة الرسمية عدد **80** المؤرخة في **2000/12/24**).
- القانون **07/01** المؤرخ في **2001/03/22** المتعلق بالأوقاف (الجريدة الرسمية عدد **29** المؤرخة في **2001/05/23**).
- القانون **11/02** المؤرخ في**24 /12/ 2002** يتضمن قانون المالية لسنة **2003** (الجريدة الرسمية عدد **86** المؤرخة في **25/ 12/ 2002**).
- الأمر **03/05** المؤرخ في**2005/07/18** يتمم القانون **08/90** المؤرخ في **1990/04/07** المتعلق بالبلدية (الجريدة الرسمية عدد **50** المؤرخة في **2005/06/19**).
- الأمر **04/05** المؤرخ في **2005/07/18** يتمم القانون رقم **09/90** المؤرخ في **1990/04/07** المتعلق بالولاية (الجريدة الرسمية عدد **50** المؤرخة في **2005/07/19**).

-النصوص التنظيمية :

ا- المراسيم :

- المرسوم الرئاسي **44/92** المؤرخ في**1992/02/09** يتضمن تقرير حالة الطوارئ (الجريدة الرسمية عدد **10** المؤرخة في فيفري **1992**).
- المرسوم الرئاسي **231/02** المؤرخ في **02/07/04** المتعلق باستدعاء الهيئة الناخبة لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية (الجريدة الرسمية **عدد 47** المؤرخة في **2002/07/10**).
- المرسوم الرئاسي**05 /254**المؤرخ في**2005/07/20** يتضمن حل مجالس شعبية بلدية (الجريدة الرسمية عدد**51** المؤرخة **في 20/ 07/ 2005**).
- المرسوم الرئاسي **255/05** المؤرخ في **2005/07/20** يتضمن حل المجالس الشعبية البلدية لولايتي بجباية وتيزي وزو (الجريدة الرسمية عدد **51** المؤرخة في **2005/07/20**).

- المرسوم الرئاسي**272/02** المؤرخ في **24** أوت **2002** يحدث لجنة سياسية وطنية لمراقبة الانتخابات للمجالس الشعبية البلدية والولائية **10**اكتوبر **2002** (الجريدة الرسمية عدد **58** المؤرخة في **2002/08/28**).
- المرسوم **109/75** المؤرخ في **1975/09/26** يتضمن تطبيق الأمر **67/75** المؤرخ **في 75/09/26** المتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الأرض لأجل البناء (الجريدة الرسمية عدد **08** المؤرخة في **1975/10/17**).
- المرسوم **152/75** المؤرخ في **1975/12/15** يتضمن تحديد قواعد حفظ الصحة فيما يخص الدفن ونقل الجثث وإخراج الموتى من القبور وإعادة دفنها (الجريدة الرسمية عدد **103** المؤرخة في **1975/12/26**).
- المرسوم **34/76** المؤرخ في **1976/03/12**المتعلق بالعمارات الخطيرة وغير الصحية والمزعجة (الجريدة الرسمية عدد **21** المؤرخة في **1976/03/14**).
- المرسوم **53/80** المؤرخ في **1980/03/01** المتضمن أحداث المفتشية العامة للمالية **(**الجريدة الرسمية عدد **10** المؤرخة في **1980/03/01).**
- المرسوم **31/82** المؤرخ **في 1982/01/23** يحدد صلاحيات رئيس الدائرة (الجريدة الرسمية عدد **04** المؤرخة في **1982/01/26**).
- المرسوم **348/83** المؤرخ في **1983/05/21** يتضمن القانون الأساسي الخاص بالتقنيين بالإدارة البلدية (الجريدة الرسمية عدد **02** المؤرخة في **1983/05/22**).
- المرسوم **349/83** المؤرخ **في 1983/05/21** يعدل ويتمم المرسوم **26/70** المؤرخ في **1970/01/22** المتعلق بالقانون الأساسي الخاص بالأعوان التقنيين بالإدارة البلدية (الجريدة الرسمية عدد **21** المؤرخة في **1983/05/22)**
- المرسوم **302/84** المؤرخ في **1984/10/13** يضبط مهام الأجهزة والهياكل في الإدارة الولائية وكذلك القانون الأساسي لبعض موظفيها (الجريدة الرسمية عدد **49** المؤرخة في **1984/10/17**).
- المرسوم **59/85** المؤرخ في **1985/03/23** المتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال المؤسسات والإدارات العمومية (الجريدة الرسمية رقم **13** المؤرخة في **1985/03/24**).
- المرسوم **85-85** المؤرخ **في 30** أفريل **1985** المتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية (الجريدة الرسمية عدد **19** المؤرخة في **1985/05/01**).
- المرسوم رقم **226/86** المؤرخ في **1986/11/04** المتضمن تنظيم وتسيير الصندوق المشترك للجماعات المحلية (الجريدة الرسمية عدد **45** الصادرة بتاريخ **1986/11/05**).
- المرسوم **310/86 المؤرخ في 86/12/16** يحدد قائمة البلديات المنشطة من طرف كل رئيس دائرة (الجريدة الرسمية عدد 52 المؤرخة في 1986/12/20).
- المرسوم التنفيذي **225/89** المؤرخ **في 1989/12/05** يتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المهنيين وسائقي السيارات والحجاب **(**الجريدة الرسمية رقم **51** المؤرخة في **12/06/ 1989**).
- المرسوم التنفيذي **89 /231** المؤرخ **في 1989/12/12** يحدد كيفيات تعين أعضاء المجالس البلدية المؤقتة (الجريدة الرسمية عدد **53** المؤرخة في **1989/12/13**).
- المرسوم التنفيذي **230/90** المؤرخ في **1990/07/25** يحدد أحكام القانون الأساسي الخاص بالمناصب والوظائف العليا في الإدارة المحلية (الجريدة الرسمية عدد **31** المؤرخة في **28/07/ 1990**).
- المرسوم التنفيذي **344/90** المؤرخ في **1990/11/03** المتضمن تنظيم وتكوين وسير المجلس البلدي المؤقت (الجريدة الرسمية عدد**47** المؤرخة في **1990/11/07**).
- المرسوم التنفيذي **26/91** يتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين لقطاع البلديات (الجريدة الرسمية عدد **06** المؤرخة في **1991/02/06**).
- المرسوم التنفيذي **27/91** المؤرخ في **1991/02/02** يحدد قانون الوظائف العليا لإدارة البلدية (الجريدة الرسمية عدد **06** المؤرخة في **1991/02/06**).
- المرسوم التنفيذي **53/91** المؤرخ في **1991/02/23** يتعلق بالشروط الصحية المطلوبة عند عملية العرض لأغذية الاستهلاك (الجريدة الرسمية عدد **09** المؤرخة في **1991/02/27**).
- المرسوم التنفيذي **78/92** المؤرخ في **22** فيفري **1992** الذي يحدد اختصاصات المفتشية العامة للمالية (الجريدة الرسمية عدد **15** المؤرخة في **1992/02/22**).

- المرسوم التنفيذي رقم **142/92** المؤرخ في **1992/04/11** يتضمن حل مجالس شعبية بلدية (الجريدة الرسمية عدد **27** المؤرخة في **1992/04/12**).
- المرسوم التنفيذي **143/92** المؤرخ في **1992/04/11** المتعلق بتوقيف عضوية منتخبي المجالس الشعبية الولائية والمجالس الشعبية البلدية (الجريدة الرسمية عدد **27** المؤرخة **في 12/04/ 1992**).
- المرسوم التنفيذي **436/92** المؤرخ في **1992/11/30** يتضمن حل مجالس شعبية بلدية (الجريدة الرسمية عدد **85** المؤرخة في **12/02/ 1992**).
- المرسوم التنفيذي **56/93** المؤرخ في **1993/01/27** يتضمن حل مجالس شعبية بلدية (الجريدة الرسمية رقم **13** المؤرخة في **1993/02/28**).
- المرسوم التنفيذي **95/63** المؤرخ **في 22/03/ 1963** يتضمن تسيير المؤسسات الصناعية والمنجمية والحرف وكذا المستثمرات الفلاحية الشاغرة (الجريدة الرسمية عدد **17** المؤرخة في **1963/03/29**).
- المرسوم التنفيذي رقم **106/93** المؤرخ في **1993/05/05** يتضمن حل مجالس شعبية بلدية (الجريدة الرسمية عدد **30** المؤرخة في **05/09/ 1993**).
- المرسوم التنفيذي رقم **128/93** المؤرخ في **1993/05/29** يتضمن حل مجالس شعبية بلدية (الجريدة الرسمية عدد **36** المؤرخة في **1993/05/30**).
- المرسوم التنفيذي رقم **05/94** المؤرخ في **1994/01/02** يتضمن حل مجالس شعبية بلدية (الجريدة الرسمية عدد **01** المؤرخة في **1994/01/02**).
- المرسوم التنفيذي رقم **49/94** المؤرخ في **1994/02/26** يتضمن حل مجالس شعبية بلدية (الجريدة الرسمية عدد **11** المؤرخة في **1994/02/28**).
- مرسوم تنفيذي رقم **87/94** المؤرخ في **94/04/10** ينظم أحكام المرسوم التنفيذي رقم **218/93** المؤرخ في **1993/09/07** المتضمن القانون الأساسي لسلك شرطة البلدية (الجريدة الرسمية عدد **22** المؤرخة في **1994/04/18**).
- المرسوم التنفيذي **238/94** المؤرخ في **1994/08/10** يتضمن حل مجالس شعبية بلدية (الجريدة الرسمية عدد **52** المؤرخة في **1994/08/17**).
- المرسوم التنفيذي **63/95** المؤرخ في **1995/02/22** يتضمن حل مجالس شعبية بلدية (الجريدة الرسمية عدد **12** المؤرخة في **26** فيفري **1995**).
- المرسوم التنفيذي **91/95** المؤرخ في **1995/03/25** يتضمن حل مجالس شعبية بلدية (الجريدة الرسمية عدد **18** المؤرخة في **1990/04/15**).
- المرسوم التنفيذي **261/95** المؤرخ في **1995/06/06** يتضمن حلول مند وبيات ولائية وبلدية محل المجالس الشعبية الولائية والبلدية التي انتهت مهامها (الجريدة الرسمية عدد **50** المؤرخة في **1995/09/10**).
- المرسوم التنفيذي **265/96** المؤرخ في **1996/08/03** يتضمن إنشاء سلك الحرس البلدي ويحدد مهامه وتنظيمه (الجريدة الرسمية عدد **47** مؤرخة في **1996/08/08**).
- مرسوم تنفيذي **402/98** مؤرخ في **1998/12/02** يتضمن الإدماج المهني للشباب الحاملين شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين (الجريدة الرسمية عدد **91** المؤرخة في **1998/12/06**).
- المرسوم التنفيذي **231/02** المؤرخ في **2002/07/04** يتضمن استدعاء هيئة الناخبين لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية (الجريدة الرسمية عدد **47** المؤرخة في **2002/07/10**).
-المرسوم التنفيذي **232/02** المؤرخ في **2002/07/08** يعدل المرسوم التنفيذي رقم **278/97** المؤرخ في **1997/07/26** الذي يحدد كيفيات تطبيق أحكام المادتين **97 و99** من الأمر **07/97** المؤرخ في **1997/03/6** المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخاب لتحديد المقاعد المطلوب شغلها لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية (الجريدة الرسمية عدد **47** المؤرخة في **2002/07/10**).
- المرسوم التنفيذي **233/02** المؤرخ في **2002/07/08** يتعلق باستمارة اكتتاب التوقيعات في صالح قوائم المترشحين الأحرار لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية (الجريدة الرسمية عدد **47** المؤرخة في **2002/07/10**).

- مرسوم تنفيذي **281/02** المؤرخ في **2002/09/03** يحدد نص أوراق التصويت التي استعملت لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي والمميزات التقنية (الجريدة الرسمية عدد**60** المؤرخة في **09/08/2002**).
- المرسوم التنفيذي **334/04** المؤرخ في **2004/10/24** المعدل للمرسوم التنفيذي **42/98** المؤرخ في**1998/02/01** الموضح لشروط الاستفادة من سكنات الإيجار العامة ذات الطابع الاجتماعي (الجريدة الرسمية عدد**67** المؤرخةفي**2004/10/24**).

ثانيا/*الكتب والمؤلفات

01/* المؤلفات باللغة العربية:

- **الدكتور أحمد بوضياف** : الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،**1988**.
- **الدكتور أحمد محيو** : محاضرات في المؤسسات الإدارية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، **1996**.
- **الدكتور إبراهيم عبد العزيز شيحا**: أصول الإدارة العامة ، منشأة المعارف،الإسكندرية ، **2001**.
- **الدكتور حسين عبد العال محمد**: الرقابة الإدارية بين علم الإدارة والقانون الإداري : دراسة تطبيقية مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، **2004**.
- **الدكتور رياض عيسى**: نظرية العقد الإداري في القانون المقارن و الجزائري، الجزائر، د م ج ،**1985**.
- **الدكتور زهدي يكن**: القانون الإداري، الطبعة **01** ، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، لبنان ،دون سنة **08-الدكتور صالح فؤاد**: مبادئ القانون الإداري، نشر مشترك دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة للطباعة والنشر والتوزيع، **1983**.
- **الدكتور سليمان محمد الطماوي :**

- الوجيز في القانون الإداري، مكتبة جامعة عين شمس، مصر، **1986**.
- مبادئ علم الإدارة العامة : دراسة مقارنة، الطبعة السابعة،دار الفكر العربي، مصر،**1987**.

- **الدكتور عمار الكبيسي**: الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، دار الحرية للطباعة، بغداد ،**1975**
- **الدكتور عمار عوابدي :**

- مبدأ تدرج السلطة الرئاسية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، **1984**.
- نظرية المسؤولية الإدارية :دراسة تأصيلية تحليلية ومقارنة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،**1994**.
- عملية الرقابة القضائية على أعمال الإدارة العامة في النظام الجزائري ،الطبعة **03** ، الجزائر،د م ج ،**1994**.
- نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري، دار هومه، الجزائر ،**1999**.
- النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري، الجزء الثاني، نظرية الدعوى الإدارية، الجزائر،دم ج، **1995**.

- **الدكتور عمار بوضياف** : الوجيز في القانون الإداري، دار ريحانة ،الجزائر ،**1999**.
- **الدكتور عدنان عمرو**: مبادئ القانون الإداري : ماهية القانون الإداري والتنظيم الإداري والمرافق العامة : دراسة مقارنة، منشأة المعارف، الإسكندرية ، **2004**.
- **الدكتور منذر الشاوي** : القانون الدستوري ، مطبعة شفيق ، بغداد ،**1967**.
- **الدكتور محمود حلمي** : موجز مبادئ القانون الإداري ، الطبعة **01** ،دار الاتحاد العربي للطباعة،مصر ، 1977
- **الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي**: الوسيط في القانون الإداري: تنظيم الإدارة العامة، الجزء **01** الطبعة **01**، مصر، دار المطبوعات الجامعية ،**1995**.
- **الدكتور محمد باهي أبو يونس**: أحكام القانون الإداري، القسم العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر ، **1996**.

- **الدكتور محمد ارزقي نسيب** : أصول القانون الدستوري والنظم السياسي: مفهوم القانون الدستوري ،ظاهرة الدول والدستور الجزء الأول ، دار الأمة ، الجزائر ، **1998** .
- الدكتور محمد رفعت عبد الوهاب ، الدكتور حسين عثمان محمد عثمان: مبادئ القانون الإداري ،مصر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.
- **الدكتور محمد الصغير بعلي:**

- القانون الإداري : التنظيم الإداري، الجزائر،دار العلوم، **2002**.
- المالية العامة : النفقات العامة الإيرادات العامة، الميزانية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع ،عنابه ، **2003**.
- العقود الإدارية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابه، **2005**.
- المحاكم الإدارية (الغرف الإدارية)،دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابه، **2005**.

- **ناصر لباد** : القانون الاداري : التنظيم الاداري ، منشورات دحلب، الجزائر، **1999** .
- **الدكتور أحمد رشيد**: مقدمة في الإدارة المحلية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر، **1975**.
- **الشريف رحماني**: أموال البلديات الجزائرية : الاعتلال، العجز والتحكم الجيد في التسيير،دار القصبة للنشر، الجزائر،**2004**.
- **الدكتور حسين مصطفى حسين** : الإدارة المحلية المقارنة،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،**1982**.
- **الدكتور خالد قباني**: اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان، نشر مشترك، منشورات البحر المتوسط ومنشورات عويدات ، **1981**.

- **الدكتور إبراهيم عبد العزيز شيحا**: مبادئ وأحكام القانون الإداري، بيروت الدار الجامعية، 1994.
- **الدكتور عمار بوحوش**: الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة، الشركة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- **الدكتور عادل حسن و الدكتور مصطفى زهير**: الإدارة العامة، دار النهضة، بيروت، 1978،
- **الدكتور إبراهيم عبد العزيز شيحا**: أصول القانون الإداري، أموال الإدارة العامة وامتيازاتها: دراسة مقارنة، منشأ المعارف، الإسكندرية، 1991.
- **الدكتور القطب محمد طبلية:** نظام الإدارة في الإسلام دراسة مقارنة بالنظم المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1978.
- **الدكتور رمضان محمد بطيخ**، أصول التنظيم الإداري في النظم الوضعية و الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
- **الدكتور عمار عوابدي**، الأساس القانوني لمسؤولية الإدارة عن أعمال موظفيها، الجزائر الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،1982.
- **الدكتور رفعت عيد سيد**: مبادئ القانون الإداري الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
- **الدكتور عبد الله طلبة**: القانون الإداري الرقابة القضائية على أعمال الإدارة، المطبعة الجديدة، دمشق 1980.

المراجع باللغة الأجنبية :

- **Georges Dupuis-Marie, yose Guedon, Patrice Chrétien**: Droit administratif, 6eme edition, Dalloz, Paris, 1999.
- **André de laubadére, Yves Gaudemet, jean Claude venizia** : traite de droit administratif, Tome I, Dalloz, Paris, 1984.
- **Pierre Laurent Frier, Precis** : traite de droit administratif, 2eme édition, librairie générale de droit, Paris, 2003.
- **René Chapus**: responsabilité publique et responsabilité privée, Dalloz, Paris ,1954.
- **VIENES (Claude Henri) :** Le pouvoir des substitution، RDP، Paris ،**1960 .**
- **Georges Vedel**: les bases constitutionnelles du droit administratif, Etudes et documents du conseil d'état, Paris, 1954. –

ثالثا/* الرسائل والمذكرات:
01 – مختار بوشيبة : مظاهر السلطة الرئاسية والوصاية الإدارية على المؤسسات العامة الاقتصادية - دراسة مقارنة أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق جامعة الجزائر، **1990.**
02 - أحمد سويقات : تطور عملية الرقابة الشعبية في الإدارة العامة في النظام الجزائري مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، **2002**.
03- إبراهيم بن داود : الرقابة على النفقات العامة بين الشريعة الإسلامية والتشريع الجزائري ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق ،جامعة الجزائر **2003**
05- بسمة السهيلي : رقابة الإشراف على البلديات، مذكرة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في القانون العام،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بسوسة ، تونس، **1997**.
08- خيرة مقطف: تطبيق اللامركزية في الجزائر من **1967** إلى غاية يومنا هذا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، **2003**.
09– رابح قمقاني: نظام الوصايا الإدارية على البلديات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر،**1987**.
11- ساعد حجاج: دور الإدارة في العملية الانتخابية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ،كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ،**2002**
12- سامية زاقوران : عملية الرقابة الخارجية على أعمال المؤسسات العامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ،كلية الحقوق ،جامعة الجزائر ،**2002** .
13- سعاد طيبي : الرقابة على ميزانية الجماعات المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام،كلية الحقوق، جامعة الجزائر ،**2002**.
17- موسى ماحي هني : طبيعة النظام القضائي الجزائري ومدى فاعليته في مراقبة أعمال الإدارة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ،**1985**.
18- محمد بركات: النظام القانوني للمنتخب المحلي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام،كلية الحقوق، جامعة الجزائر ،**1989**.
رابعا : ا لأبحاث المتخصصة:
- **الدكتور أسامة الغزالي حرب** : الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مقال منشور بالمجلة العربية للعلوم السياسية الصادرة عن الجمعية العربية للعلوم السياسية، مصر، العددان **05- 06** ،نيسان أفريل ، 1992.
- **حنان عبد العزيزمحمد** : المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية حول السياسة والنظام المحلي في مصر القاهرة **1994/12/03**، مقال منشور بالأهرام للسياسة الدولية الصادرة عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية مصر، عدد **119**، جانفي **1995** .
- **رياض عنان** : المواطنة، مقال منشور بمجلة النائب الصادرة عن المجلس الشعبي الوطني ،الجزائر، العدد **04** ، 2004
- **الدكتور علي خطار**: الأساس القانوني لنظام اللامركزية الإقليمية ، مقال منشور بمجلة الحقوق الصادرة عن كلية الحقوق الكويت، العدد **02**، السنة **13**، جوان **1989**.
- **الدكتور عبد الخالق فاروق**: مجال وحدود اللامركزية في أفريقيا مجلة الإدارة، مقال منشور بمجلة الإدارة الصادرة عن اتحاد جمعيات التنمية الإدارية، مصر ،العدد **03** ، المجلد **24**، يناير **1992**.
-**الدكتور عادل الطبطبائي** : تعديل الدوائر الانتخابية هل هو ضرورة قانونية أو ضرورة سياسية. السنة الثانية والعشرون، مقال منشور بمجلة الحقوق الصادرة عن كلية الحقوق، الكويت، العدد الأول، مارس **1998**.
- **عبد الحميد جبار**: التنظيم اللامركزي للمدينة الكبيرة (المدينة الكبيرة في البلدية)، مقال منشور بمجلة الإدارة الصادرة عن مركز البحوث والتوثيق بالمدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، العدد **03**، **1998**.
- **الدكتور محمد فؤاد مهنا** : استقلال المحافظات واستقلال الجامعات في ضل سياسة الدولة نحو التوسيع في تطبيق نظام اللامركزية الإدارية وتدعيم استقلال المحافظات والجامعات ، مقال منشور بمجلة العلوم الإدارية

الصادرة عن الشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الإدارية ، مصر ، السنة الثالثة والعشرون ، العدد **01** ، يونيو **1982**.
- **نور الدين فكاير** : المنظومة الانتخابية الجزائرية وحياد الإدارة، مقال منشور بمجلة النائب الصادرة عن المجلس الشعبي الوطني ، الجزائر، العدد **04** ، **2004** .

عنوان الماستر: القانون الإداري
السداسي: الأول
اسم الوحدة: وحدة التعليم الأساسية

اسم المادة: التنظيم الولائي
الرصيد: 6
المعامل: 3

أهداف التعليم: (*ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر*)

بالموازاة مع دراسة التنظيم الإداري المركزي يدرس الطالب تنظيم الإدارة الولائية.
الولاية.
المديريات التنفيذية.
الدائرة.

المعارف المسبقة المطلوبة : (*وصف تفصيلي للمعارف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

سبق للطالب دراسة نظرية التنظيم الإداري على المستوى المحلي في دراسات ليسانس.

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)

أولا: التنظيم الإداري للولاية

1- المجلس الشعبي الولائي

أ- تشكيلة المجلس الشعبي الولائي

ب- صلاحيات المجلس الشعبي الولائي

ج- نظام سير أعمال المجلس الشعبي الولائي

2- الوالي

أ- كيفية تعيين الوالي وإنهاء مهامه

ب- صلاحيات الوالي

3- علاقة الولاية بالسلطات المركزية

ثانيا: التنظيم الإداري للمديريات التنفيذية

1- التعريف بالمديريات التنفيذية

2- تنظيم ومهام المديريات التنفيذية

3- دراسة عملية للتنظيم الإداري لبعض المديريات التنفيذية

أ- التنظيم الإداري لمديرية مفتشية الوظيفة العمومية

ب- التنظيم الإداري لمديرية الضرائب

ج- التنظيم الإداري لمديرية التشغيل

د- التنظيم الإداري لمديرية التجارة

ه- التنظيم الإداري لمديرية السياحة

و- التنظيم الإداري لمديرية الصحة والسكان

ثالثا: التنظيم الإداري للدائرة

1- تعريف الدائرة

2- صلاحيات رئيس الدائرة

3- الأجهزة المساعدة لرئيس الدائرة

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان + تقييم متواصل.

المراجع: (*كتب،ومطبوعات ، مواقع انترنت،* إلخ)

- **باللغة العربية:**

1- الدكتور ابراهيم عبد العزيز شيحا، أصول الإدارة العامة، منشأة المعارف، الاسكندرية 2001.

2- الدكتور أحمد بوضياف، الهيئات الإستشارية في الإدارة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1989.

3- الدكتور أحمد رشيد مقدمة في الإدارة المحلية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1975.

4- الدكتور أحمد رشيد، الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية، شركة مكتبات عكاظ للنشر القاهرة 1981.

5- الدكتور أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.

6- الدكتور أحمد محيو، المنازعات الإدارية، ترجمة فائز أنجق وبيوض خالد، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.

7- أعمر يحياوي، الوجيز في الأموال الخاصة التابعة للدولة والجماعات المحلية، دار هومه الجزائر 2001.

8- جو رجي شفيق ساري، دراسات و بحوث حول الترشيح للمجالس النيابية شروط و ضمانات الترشيح للمجالس النيابية –دراسة علمية نقدية، دار النهضة العربية، القاهرة 2001.

9- الدكتور حسين عثمان محمد عثمان، أصول القانون الإداري، منشورات الحلب الحقوقية 2006.
10- الدكتور حسين مصطفى حسن، الإدارة المحلية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر 1982.
11- الدكتور حسين مصطفى حسن، القضاء الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية 1987.
12- رشيد خلوفي ، قانون المسؤولية الإدارية ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995.
13- الدكتور فاروق أحمد الخماس، الرقابة على أعمال الإدارة، دار الكتب، جامعة الموصل العراق، دون طبعة دون سنة نشر.
14- الدكتورة فريدة قصير مزياني، مبادىء القانون الإداري الجزائري، مطبعة قرفي، باتنة 2002.
15- الدكتور سامي جمال الدين، أصول القانون الإداري، تنظيم السلطة الإدارية والإدارة المحلية منشأة المعارف الاسكندرية 2004.
16- الدكتور سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي الجزء الأول القاهرة 1973.
17- الدكتور سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دراسة مقارنة، مكتبة جامعة عين شمس القاهرة 1986.
18- الدكتور عبد الحميد الشواربي، العقود الإدارية في ضوء الفقه -القضاء – التشريع، منشاة المعارف الإسكندرية 2003.
19- الدكتور عبد العزيز السيد الجوهري، القانون والقرار الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة 02 الجزائر 2005.
20 - الدكتور عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، دار هومه، الجزائر 1985.
21- الدكتور علي خطار شطناوي، مسؤولية الإدارة عن أعمالها الضارة، دار ائل، الأردن 2008.
22- الدكتور عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ريحانة، الجزائر 1999.
23- الدكتور عمار عوابدي ، نظرية المسؤولية الإدارية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة II الجزائر 2004.
24- الدكتور عمار عوابدي، القانون الإداري، النظام الإداري، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر 2005.
25- الدكتور عمار عوابدي، النظرية العامة للمنازعات الادارية في النظام القضائي الجزائري نظرية الدعوى الادارية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.
26- الدكتور عمار عوابدي، النظرية العامة للمنازعات الادارية في النظام القضائي الجزائري القضاء الإداري الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.

27- الدكتور طعيمة الجرف، القانون الإداري، دار النهضة العربية، 1978.
28- لحسين بن شيخ آث ملويا، المنتقى في قضـاء مجلس الدولـة، الجزء 01، دار هومـه الجزائر 2002.
29- لحسين بن شيخ آث ملويا، المنتقى في قضـاء مجلس الدولـة، الجزء 02، دار هومـه الجزائر 2004.
30- الدكتور محمد أنور حمادة، المسؤولية الادارية و القضاء الكامل، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، 2006.
31- الدكتور محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، دار العلوم، الجزائر 2002.
32- الدكتور محمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار العلوم، الجزائر 2003.
33- الدكتور محمد الصغيـر بعلي، قـانـون الإدارة المحليـة الجزائريــة، دار العلـوم الجزائر 2004.
34- الدكتور محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، دار العلوم، الجزائر 2004.
35- الدكتور محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، التنظيم الإداري، النشاط الإداري، دار العلوم الجزائر، دون سنة نشر.
36- الدكتور محمد الصغير بعلي، دروس في المؤسسات الإدارية، دار العلوم، الجزائر، 2003.
37- الدكتور محمد الصغير بعلي، العقود الإدارية، دار العلوم، الجزائر، 2005.
38- الدكتور محمد بكر حسين، مسؤولية الإدارة عن أعمال موظفيها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2006.
39- الدكتور محمد رفعت عبد الوهاب والدكتور حسين عثمان محمد عثمان، مبادئ القانون الإداري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2002.
40- الدكتور محمد فؤاد مهنى، مبادئ وأحكام القانون الإداري منشأة المعارف، الإسكندرية 1975
41- محمد عبد الرحيم عنتر، الضوابط العلمية والقانونية للإدارة العامة في القطاع الحكومي والقطاع العام الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1973.
42- محمد محمد عبد اللطيف، التطورات الحديثة في المسؤولية الإدارية، دار النهضة، القاهرة 2000.
43- الدكتور مسعود شيهوب، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام الولاية والبلدية في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986.
44- الدكتور مصطفى الجندي الادارة المحلية واستراتيجيتها، منشآة المعارف، الاسكندرية 1987.
45- ناصر لباد، القانون الإداري، التنظيم الإداري، جزء 01، شركـة الطبع قالمة، طبعة 02 الجزائر 2001.
46- الدكتور هاني علي الطهراوي، القانون الإداري ماهية القانون الإداري والتنظيم الإداري، دار الثقافة، الأردن 2006.

- **باللغة الفرنسية:**

1- André de Laubadére, Traité élémentaire de droit administratif, Tome 1ére 5e édition, L G D J, Paris, 1970.

2- Abderrahman Remili, Les institutions administratives algériennes, 2e édition SNPD, Algérie.

3- Georges Vedel, Droit administratif, Tom presses universitaires de France, Paris 1958.

4- Jean Claude Ricci, Droit administratif, Hachette l ivre, Edition 1996.

5- Jean Paul Jacque, Droit constitutionnel et institutions politiques, 5 e édition Dalloz, Paris, 2003.

6- Jean Walin Droit administratif édition, Dalloz, Paris 2008 .

7- Martine Lombard et Gilles Dumont, Droit administratif, 5 e Edition Dalloz Paris 2003.

8- Missoum Sbihi, L' administration publique algérienne, hachette littérature Paris 1973.

9- Peiser Gustave, Droit administratif, 19eme édition, Dalloz, Paris, 1998.

10- Serge Velley, Droit administratif, 2 e édition, Dyna' sud, Vuibert France 1999.

عنوان الماستر: القانون الإداري
السداسي: الأول
اسم الوحدة: وحدة التعليم الأساسية
اسم المادة : الرقابة الوصائية

الرصيد : 6
المعامل : 3

أهداف التعليم: (*ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر*)
الغرض من تدريس الطالب هذه المادة هو تمكينه من المادة لتوظيفها في مرحلة البحث.

المعارف المسبقة المطلوبة : (*وصف تفصيلي للمعارف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*
سبق للطالب دراسة مادة القضاء الإداري و التنظيم الإداري

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)

- ماهية الرقابة الإدارية
- أنواع الرقابة الإدارية :
  *رقابة الملائمة .
  * رقابة المردودية
  * رقابة الفعالية
- أهداف الرقابة الإدارية
- صور الرقابة الإدارية :
  * الرقابة الشعبية
  * الرقابة البرلمانية
  * الرقابة الحزبية
- الرقابة الإدارية الرئاسية
  * الماهية
  * الصور
  * المجال
  * الآثار
- الرقابة الوصائية
  * الماهية
  * الصور
  * المجال
  * الآثار
- الرقابة السابقة و الرقابة اللاحقة

- حدود الرقابة الإدارية و دورها في حماية الحقوق الفردية و الجماعية .

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان + تقييم متواصل .

المراجع: (*كتب،ومطبوعات ، مواقع انترنت،* إلخ)

أولا: النصوص الرسمية:

ـ دستورالجزائر لسنة 1996.

القانون 03/06 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية

ـ الأمر رقم 12/ 07 المؤرخ في 2012/02/21 المتضمن قانون الولاية

ـ قانون رقم 10/11 المؤرخ في 02 يوليو 2011 المتضمن قانون البلدية

ـ مرسوم رئاسي رقم 12/ 23 المؤرخ في 18 يناير 2012 يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي 10/ 236 المؤرخ في 23 07 أكتوبر 2010 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية.

ثانيا: المؤلفات

1ـ باللغة العربية:

ـ أ.د. إبراهيم عبد العزيز شيحا، القضاء الإداري، مبدأ المشر وعية، تنظيم القضاء الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006.

ـ أنطوان سعد كرم، الرقابة الادارية والقضائية على البلديات، دار المنشورات الحقوقية، 2007.

ـ د. حسين عبد العال محمد، الرقابة الإدارية بين علم الإدارة والقانون الإداري، دراسة تطبيقية مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2004.

ـ حمدي سليمان القبيلات، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

ـ فاروق أحمد خماش، الرقابة على أعمال الإدارة، الطبعة الاولى، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1988.

ـ فؤاد العطار، القضاء الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976.

ـ د. سامي جمال الدين، القضاء الإداري، الرقابة على أعمال الإدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.

ـ سليمان الطماوي، القضاء الإداري، قضاء الإلغاء، الطبعة الخامسة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1976.

ـ د. عبد الغني بسيوني عبدالله، القضاء الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996.

ـ د. عمر محمد الشوبكي، القضاء الإداري، دراسة مقارنة، دار الثقافة، الأردن، 2007.

ـ د. محسن خليل، سعد عصفور، القضاء الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، دون سنة نشر.
ـ أ.د. محمد الصغير بعلي، الوسيط في المنازعات الادارية، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2009.
ـ د. محمد رفعت عبد الوهاب، أصول القضاء الإداري، دار الجامعة الجديدة، 2009.
ـ د. مصطفى أبو زيد فهمي، القضاء الإداري ومجلس الدولة، قضاء الإلغاء، دار المطبوعاتى الجامعية، الإسكندرية، 1999.

2ـ باللغة الفرنسية:

1. Chapus(René) ,Droit du contentieux administratif, Montchestien, 5ème édition, Paris, 1995.
2. Seiler(b), Guyomar (M) , contentieux administratif, , Dalloz, 2ème édition, Paris, 2012 .
3. Ricci (J.C), contentieux administratif, Dalloz, 3ème edition, 2012.
4. Debbasch (c) , contentieux administratif,Dalloz, Paris, 1978 .

ثالثا: الرسائل الجامعية

رسائل الدكتوراه :

1ـ إيهاب زكي سلام، الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1987.

2ـ عيد مسعود الجهني، الرقابة الادارية بين القانون الإداري وعلم الإدارة العامة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 1994.

عنوان الماستر: القانون الإداري
السداسي: الأول
اسم الوحدة: وحدة التعليم المنهجية

اسم المادة: منهجية البحث العلمي 1
الرصيد: 6
المعامل: 2

أهداف التعليم: (*ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر*)
تحتل مادة المنهجية في مجال الدراسات العليا مكانة متميزة لذا وجب في هذه المرحلة من التكوين تعميق المعارف المنهجية لدى الطالب لاستخدامها في مرحلة إعداد مذكرته ورسالته للدكتوراه والقصد من دراسة المادة إفادة الطالب بالقواعد المنهجية التي تمكنه من تتويج مساره التكويني ببحث علمي دقيق وسليم.

المعارف المسبقة المطلوبة : (*وصف تفصيلي للمعارف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

سبق للطالب دراسة مناهج البحث العلمي ومدارسه ومراحل إعداد البحث العلمي

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)

أولا: البحث العلمي و تطوره
أ- مفهوم البحث العلمي
ب- البحث العلمي و المدارس الفقهية
جـ - تطور البحث العلمي

ثانيا: عوامل نجاح البحث العلمي
أ- شروط الباحث العلمي.
ب- منهجية التعامل مع الوثائق.
جـ- ضوابط استخدام البحث العلمي

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان + تقييم متواصل

المراجع: (*كتب،ومطبوعات ، مواقع انترنت*، إلخ)

- 1 - باللغة العربيـــة:
- حسن عثمان : منهج البحث التاريخي، ط8 ،دار المعارف ، القاهرة2000.
- محمد محمود : منهج البحث التاريخي واستخدام التقنية الحديثة ، مكتبة المتنبي ، الدمام 2008

- أحمد شلبي : كيف تكتب بحثا او رسالة ط2 ، مكتبة التهضة المصرية ، القاهرة1980 .
-محمد الوافي : منهج البحث في التاريخ والتدوين التاريخي ، جامعة كال يونس ، بني غازي 1986
- أبـراش، إبراهيم، البحث الاجتماعـي: قضاياه، مناهجـه، إجراءاتـه، مراكش، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعيـة،.1994
-أمزيان، محمـد محمـد، منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعياريـة، وجدة، بيت الحكمة للترجمة والنشر، الطبعة الثالثة 1996.
-الأنصـاري، فريـد، أبجديات البحث في العلوم الشرعيـة، محاولة في التأصيل المنهجي: ضوابط، مناهج، تقنيات، آفاق، البيضاء، منشورات الفرقان، 1997.
-د. أوزي، أحمـد، تحليل المضمـون ومنهجية البحـث، البيضاء، مطبعة دار النجاح الجديدة، 1993.
-بـدوي، عبد الرحمـان، مناهج البحث الاجتماعـي، القاهـرة، مكتبة النهضة المصريـة،.1986
-باسكـون، بول، إرشادات عملية لإعداد الرسائل والأطروحات الجامعيـة، مخصص للطلبة، ترجمة أحمد عريـف، مطبعة الأطلـس، الربـاط، 1981.
-بنجهام والتر وآخرون، سيكولوجية المقابلـة، ترجمة فاروق عبد القادر وعزت حسين إسماعيل، بيروت، دار النهضة العربية، 1961
-بفردج، و. أ. ب.، فن البحث العلمي، ترجمة: زكريا فهمي، مراجعة: د. أحمد مصطفى أحمد، بيروت، دار إقرأ، 1983.
-د. حسنـي، علي، المنهجيـة في الدراسة والاستيعاب، مرشد عملي للطلبة الجامعيين، البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1995.
-حلبي، عبد الرزاق وآخرون، تصميم البحث الاجتماعي، درا المعارف - الجامعة الإسكندرية، 1983.
-حويل فرج، فرج، دليل كتابة البحـوث الجامعيـة، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، (د. ت.(
-ديوبولـد ب. فان دالين، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة: محمد نبيل وآخرون، بيروت، 1982، ط.2.
-غريب، عبد الكريـم، منهج وتقنيات البحث العلمي، مقاربة ابستمولوجية، البيضاء، منشورات عالم التربية، 1997.
-د. فضل الله، مهـدي، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، بيروت، دار الطليعة، 1993.
-د .الفضلي، عبد الهادي، أصول البحـث، قم إيران)، دار الكتاب الإسلامي، 1990.
-سميـر محمد حسيـن، تحليل المضمـون: تعريفاته ومفاهيمـه ومحددات استخدامه الأساسية ووحداته وفئاته، جوانبه التطبيقية وتطبيقاته الإعلامية - ارتباطاته ببحوث الإعلام والدعاية والرأي العام، القاهرة، عالم الكتب، 1983.
-د. ساعاتي، أمين، تبيط كتابة البحث العلمي من الباكالوريوس، ثم الماجستير وحتى الدكتوراه، الرياض، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 1991.
-الساعاتي، حسـن، تصميم البحوث الاجتماعيـة، بيروت، دار النهضة العربية، 1982.
-شلبي، أحمـد، كيف تكتب بحثا أو رسالة، القاهـرة، مكتبة النهضة المصريـة، 1986، ط.6.
-الكـراوي، إدريس، البحث في العلوم الإنسانيـة، توجيهات منهجية ونماذج تطبيقية، مطبعة النجاح الجديدة، البيضـاء، 1990
-كوهين لويس وماينون لورنس، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية، ترجمة: حسين كوجك ووليم تاوضروس عبيد، القاهرة، 1990.
-لحسـن، ثريا عبد الفتاح، مناهج البحوث العلميـة للطلاب الجامعيين، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1978.

-د. المجذوب، طلال، منهج البحث وإعداده، دراسة نظرية وتطبيقية، بيروت، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، 1993.
-د. عبد الواحد الناصر، مفاتيح المنهجية، الرباط، مطبعة لوبيرا، 1995.
-محمد حسن، عبد الباسط، أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة وهبة، 1977.
-د. حمود، علي عبد الحميد، نحو منهج بحوث إسلامي، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.
-عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، جامعة الفاتح - كلية العلوم الاجتماعية، منشوراتELGA ، 1995.
-د. اليازجي، كمال، إعداد الأطروحة الجامعية مع تمهيد في مقومات الدراسة الجامعية وملاحق مختارة من الأصول والمصادر العربية، بيروت، دار الجيل، 1996.

- 2بالفرنسيـــة:

- Anne-Marie Arborio, Pierre Fournier, François de Singly, L'observation directe, Armand Colin, 2005 -
- CAPLOW, T., L'enquête sociologique, Paris, A. Colin, Coll. U2, 1970.
- CHAUMIER, Jacques, Les techniques documentaires, Paris, PUF, Coll. «Que sais-je?», n° 1419, 1971.
- Claire Couratier, Christian Miquel, Les études qualitatives: théorie, applications, méthodologie, pratique, Editions L'Harmattan, 2007 -
- Daniel Bertaux, François de Singly, L'enquête et ses méthodes: Le récit de vie, A Colin, 2005
- DARTOIS; C., La pratique du travail intellectuel. Comment mener une étude pluridisciplinaire, Paris, Ed. du Centurion, 1976.
- DESROCHE, Henri, Apprentissage en sciences sociales et éducation -permanente, Paris, Les éditions ouvrières, 1971.
- DORSELAER, Jacques Methodologie pour réaliser un travail de fin d'études, Editions du C.R.D. (Centre pour la Recherce Interdisciplinaire sur le Développement), Bruxelles, 1984.
- DUVERGER, M.; Méthodes des sciences sociales, Paris, PUF; Coll. Thémis, 1963.
- GRAWITZ, Madeleine, Méthodes des sciences sociales, Dalloz, Paris, 1981, 5ème édition
- Jean Copans, L'enquête et ses méthodes: l'enquête ethnologique de terrain, Armand Colin, 2008
- François de Singly, L'enquête et ses méthodes: le questionnaire, Nathan, 1992 -
- Henri Peretz, Les méthodes en sociologie: l'observation, La Découverte, 1998.
- Hervé Fenneteau, Enquête: entretien et questionnaire, Dunod, 2002
- Hiroko Norimatsu, Nathalie Pigem, Les techniques d'observation en sciences humaines, Armand Colin, 2008.
- Howard Saul Becker, Les ficelles du métier: comment conduire sa recherche en sciences sociales, La Découverte, 2002 - 352 page
- KRECH et CRUTFIELD, Théorie et problèmes de psychologie sociale, Paris, PUF, 1952, 2 vols.

- Laurence Bardin, L'analyse de contenu, Presses universitaires de France, 1977 - 233 pages
- MAUCHOT, Claude, Introduction aux sciences sociales et à leurs méthodes, Les Editions Toubkal - Presses Universitaires de Lyon, Coll. Transmission de la connaissance, 1986.
- NAVEZ - BOUCHANINE, Françoise, Enquête, mode d'emploi. Techniques d'enquête et collecte de données dans les études socio-économiques, Casablanca, Edition Al Khattabi, 1989.
- ODOUL-BOULAT (et Driss QASMI), Comment préparer un mémoire? Licence - Maîtrise - D.E.A. - E.N.S - C.P.R. - C.N.F.I.E. - Centres et Ecoles de Formation, Casablanca, Les Editions Toubkal, 1988.
- Raymond Quivy, Luc Van Campenhoudt, Manuel de recherche en sciences sociales, Dunod, 2006 -
- Sophie Duchesne, Florence Haegel, L'entretien collectif, Armand Colin, 2005 -
- Stéphane Beaud, Florence Weber, Guide de l'enquête de terrain: produire et analyser des données ethnographiques, La Découverte

عنوان الماستر: القانون الإداري
السداسي: الأول
اسم الوحدة: الوحدة المنهجية

اسم المادة: تحرير إداري
الرصيد: 3
المعامل: 1

أهداف التعليم: (*ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر*)
الغرض من تدريس الطالب هذه المادة هو تمكينه من التحكم في تقنيات المراسلات الإدارية.

المعارف المسبقة المطلوبة : (*وصف تفصيلي للمعارف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

/
محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)

تتضمن المادة :

- مفهوم التحرير الإداري
- أنواع المحررات الإدارية
- تقنيات التحرير الإداري
- نماذج عن مراسلات إدارية

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

تقييم متواصل .

المراجع: (*كتب،ومطبوعات ، مواقع انترنت*، إلخ)

كل ما تعلق بـ :

- المراسلات
- التحرير الإداري.
- بعض المراسلات الإدارية.

عنوان الماستر: القانون الإداري
السداسي: الأول
اسم الوحدة: الوحدة الاستكشافية

اسم المادة: الحكم الراشد
الرصيد: 1
المعامل: 1

أهداف التعليم: (*ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر*)
الغرض من تدريس الطالب هذه المادة هو تمكينه التعرف على منهج من المناهج التي تبنتها الدولة في تسيير هيئاتها و مؤسساتها المركزية و اللامركزية.

المعارف المسبقة المطلوبة : (*وصف تفصيلي للمعارف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*
دراسة عدة مقاييس منها القانون الدستوري، القانون الإداري، الوقاية من الفساد و مكافحته.

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)

تتضمن المادة :

المبحث الأول : مفهوم الحكم الراشد
المطلب الأول : التطور التاريخي لمفهوم الحكم الراشد وتعريفه
المطلب الثاني: أسباب ظهور الحكم الراشد
المبحث الثاني: خصائص و أهمية الحكم الراشد
المطلب الثالث : خصائص الحكم الراشد
المطلب الرابع : أهمية الحكم الراشد
المبحث الثالث: مبادئ وأبعاد الحكم الراشد
المطلب الأول : مبادئ الحكم الراشد
المطلب الثاني: أبعاد الحكم الراشد
المبحث الرابع : أطراف الحكم الراشد
المطلب الاول: الدولة
المطلب الثاني: المجتمع المدني و القطاع الخاص

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان.

المراجع: (*كتب،ومطبوعات ، مواقع انترنت*، إلخ)

- النصوص القانونية :

أ- الدساتير:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جبهة التحرير الوطني ، الميثاق الوطني 1976، الجزائر ،جبهة التحرير الوطني ،1976 .

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و البيئة و الإصلاح الإداري ، دستور1989 ، الجزائر، المطبعة الرسمية ، 1989.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية عدد 76.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 19/08 يتضمن التعديل الدستوري ، الجريدة الرسمية ، العدد 63 ،الصادر في 15 نوفمبر 2008.

ب- القوانين العضوية:

1- القانون العضوي رقم 01/12 ، المؤرخ في 12 جانفي 2012 ، المتضمن نظام الانتخابات ، الجريدة الرسمية المؤرخة في 14 يناير 2012، عدد 01 .

ج- الأوامر :

1- الأمر رقم 155/66 ، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية ، المؤرخ في 8 جوان 1966 ، الجريدة الرسمية المؤرخة في 1966/06/10 ، عدد48 ، المعدل و المتمم .

2- الأمر 156/66 ، المؤرخ في 08 يوليو 1966 ، المتضمن قانون العقوبات ، المعدل و المتمم بموجب القانون 01/09 ،المؤرخ في 25 فبراير 2009 ، جريدة رسمية عدد 15.

د- القوانين

1- القانون رقم 06/01 ، المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتضمن قانون الوقاية من الفساد و مكافحته ، جريدة رسمية عدد 14، المعدل و المتمم بموجب القانون 11/15، المؤرخ في 20 أوت 2011 ، جريدة رسمية مؤرخة في 10 سبتمبر 2011 ، عدد 44.

2- قانون رقم 06/06 ، المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة ، جريدة رسمية مؤرخة في 12 مارس 2006 ، عدد 15 .

3- القانون رقم 11/10، المتعلق بالبلدية ، المؤرخ في 22 يونيو 2011، جريدة رسمية مؤرخة في 03 جويلية 2011 ، عدد 37 .

4- القانون رقم 12/07 ، المتعلق بالولاية ، مؤرخ في 21 فيفري 2011 ، جريدة رسمية مؤرخة في 29 فيفري 2012 ، عدد12.

هـ- المراسيم الرئاسية

1- المرسوم الرئاسي رقم 137/06 ، المرخ في 10 أفريل 2006 ، يتضمن التصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد و مكافحته ، المعتمدة في مابوتو في 11 جويلية 2003 ، جريدة رسمية عدد 24.

ثانيا : المراجع العامة و المتخصصة

1- أحمد ثابت . العولمة و تداعياتها على الوطن العربي، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2004.

2- أحمد محمود أبو سويام . مكافحة الفساد ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للنشر ، الأردن ،2010.

3- أحمد محيو. محاضرات في المؤسسات الإدارية ، الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2006.

4- أحمد نجم. أخلاقيات الإدارة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2000.

5- إسماعيل الشطي. عوامل و آثار الفساد في الدول العربية ، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2006.

6- إيمان عبد اللطيف الكردي. الفساد الإداري ،الطبعة الثانية ، دار الثقافة ، مصر ،2010.

7- أيمن عودة المعاني . الإدارة المحلية ،الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن،2010.

8- حسنين المحمدي بوادي . الفساد الإداري لغة المصالح ، دار المطبوعات الجامعية ، مصر ، 2008.

9- حسين مصطفى حسين . الإدارة المحلية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1992.

10- حمدي سليمان القبيلات . مبادئ الإدارة المحلية، الطبعة الأولى ، دار وائل ، الأردن ، 2010.

11- حمدي سليمان القبيلات .القانون الإداري ، الجزء الأول ،دار وائل للنشر ، مصر، 2008.

12- رابح لعروس . المشاركة السياسية و تجربة التعددية الحزبية في الجزائر ، الطبعة الأولى ، دار قرطبة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2007.

13- صفوان المبيضين. المركزية و اللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية ، المكتبة الوطنية ، الأردن ، 2011.

14- عبد الهادي . مدى الفعالية الإدارية في الدول النامية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1997.

15- علي خطار الشنطاوي. الإدارة المحلية ، الطبعة الأولى ، دار وائل ، الأردن ، 2002.

16- عمار بوحوش.الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة ، الطبعة الثانية ،دار البصائر للنشر و التوزيع ، الجزائر ،2008.

17- عمار بوضياف . شرح قانون الولاية ، الطبعة الأولى ، جسور النشر و التوزيع ، الجزائر،2012.

18- عمار بوضياف. شرح قانون البلدية ، جسور النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2012 .

19- عمار بوضياف .التنظيم الإداري في الجزائر، الطبعة الأولى جسور النشر و التوزيع، الجزائر 2010.

20- عمار بوضياف. الوجيز في القانون الإداري ، الطبعة الثانية ، جسور النشر و التوزيع، الجزائر 2007 .
21- عمار بو ضياف . الوجيز في القانون الإداري ، دار ريحانة ، الجزائر ، 2006 .
22- كريم حسن. مفهوم الحكم الصالح ، الطبعة الأولى ، مركز الوحدة العربية ، لبنان ، 2004.
23- محمد الصغير بعلي. قانون الإدارة المحلية الجزائرية ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2004.
24- مصطفى الجندي .الإدارة المحلية، منشأة المعارف، مصر، 1987.
25- محمود محمد معابرة. الفساد الإداري و علاجه في الشريعة الإسلامية ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ،2011.
26- يوسف جلال. الفساد و آثاره على التنمية ، الطبعة الثانية ، المكتبة العربية ، مصر ،2005 .

ثالثا : المقالات

1- حكيم طيبون . " مكانة رئيس المجلس الشعبي البلدي في إطار قانون رقم 10/11 "، الملتقى الوطني حول الجماعات المحلية واقع وتحديات ، جامعة محمد الشريف مساعدية ، سوق أهراس، يومي 28 - 29 ابريل 2014 .
2- خير الدين قاضي . " تشكيل المجالس المحلية في الجزائر علاقة الانسداد و الانسجام و دواعي الإصلاح "، الملتقى الوطني حول الجماعات المحلية واقع و تحديات ، جامعة محمد الشريف مساعدية ، سوق أهراس ، يومي 28 – 29 أفريل ، 2014 .
3- سفيان فوكة ." الحكم الراشد و الاستقلال السياسي و دوره في التنمية"، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية و إشكالي التنمية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، يومي 16-17 ديسمبر 2008.
4- سمير عبد الوهاب ." الإدارة المحلية و البلاديات العربية"،أعمال مؤتمر المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الشارقة ، مارس ، 2007.
5- سندس السعدي . " معايير تقييم الإدارة الرشيدة و النزيهة " ، مقال منشورفي شبكة الانترنيت ، تاريخ زيارة الموقع، www.ahewar.org ،01 /03/ 2015.
6- عبد اللطيف بالغرسة ." إشكالية تحسين الأداء و رفع تنافسية الحكومة بين معوقات الحاضر و فرص المستقبل بالنظر إلى الحالة الجزائرية"، الملتقى الوطني حول الأداء المتميز للمنظمات والحوكمة ، جامعة ورقلة ، يومي 8-9 مارس 2005 .
7- عبد الله دوتارة وآخرون ." الحكم الراشد في الإدارة العمومية " ، ملتقى الحكم الراشد في الإدارة العمومية ، المدرسة الوطنية للإدارة ، الجزائر ، 2005 .

8- عز الدين بن تركي ." الفساد الإداري" ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري ، يومي 06 - 07 ماي 2012 .

9- مجيد شعبان." دور الحكم الراشد في تفعيل الإدارة المحلية"، الملتقى الوطني حول الجماعات المحلية واقع و تحديات ، جامعة محمد الشريف مساعدية ، سوق أهراس ، يومي 28-29 أفريل 2014.

10- مصطفى كامل السيد . " الحكم الراشد و التنمية " ، ملتقى الدراسات و البحوث للدول النامية ، القاهرة ، 2006 .

11- محمد محمود العلجوني . " اثر الحكم الرشيد على التنمية " ، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد ، يومي 9 – 11 سبتمبر ، تركيا ، 2013 .

12- محمد محمود الطعامنة ." نظم الإدارة المحلية "،الملتقى العربي الأول لنظم الإدارة المحلية في الوطن العربي ، يومي 18- 20 أغسطس 2003 .

13- محمد يوسفي ." مدى ارتباط مفهوم الحكم الراشد بالقيم الديمقراطية " ، الملتقى الوطني حول الحكم الراشد والتنمية المستدامة ، يومـــي 9 و10 ديسمبر 2006 .

14- نوفل السيد . " مقومات الحكم الراشد في التنمية "، مركز الدراسات الإقليمية ، مصر،2006 .

15- وحيدة بورغدة . " الجماعات المحلية في الجزائر" ، الملتقى الوطني حول إشكاليات الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية ، يومي 12- 13 ديسمبر 2010 .

16- يحي وناس . " تطبيق الحكم الراشد في الإدارة المحلية "، الملتقى الوطني حول إشكاليات الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية ، يومي 12 - 13 ديسمبر2010 .

17- المركز الفلسطيني للاتصال و السياسات التنموية . دور المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الراشد ، فلسطين ، 2012 .

18- المنظمة العربية للتنمية الإدارية . " البلديات و المحليات في ظل ادوار الجديدة للحكومة " ، بحوث وأوراق عمل ، 2009 ، دون الإشارة إلى بلد النشر.

19- ابن منظور . لسان العرب ، دار المعارف ، القاهرة ، دون الإشارة إلى سنة النشر، الجزء الثالث.

20- المعجم الوسيط ، مراجعة إبراهيم أمين و آخرون ، مجمع اللغة العربية ، الجزء الثاني ، دون الإشارة إلى بلد النشر، 1973 .

خامسا: الأطروحات و المذكرات الجامعية

أ- أطروحات الدكتوراه :

1- عبد العالي حاحة ، (الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر) ، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام ، جامعة محمد خيضر ، بحث منشور ، بسكرة ، 2013 .

ب- رسائل الماجستير :

1- إسماعيل بوقنور ، (التنمية الإدارية و معضلة الفساد الإداري) ، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة بن يوسف بن خدة ، بحث منشور ، الجزائر ، 2007 .

2- بلال خروفي ،(الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية دراسة حالة الجزائر) بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير علوم سياسية ، تخصص إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، بحث منشور ، 2012.

3- توفيق مخلد مشاوش خشمان،(مشكلة الفساد الإداري في ضوء التشريعات و القوانين الأردنية) ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون العام ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، بحث منشور ، الأردن ، 2009 .

4- حسين عبد القادر ، (الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية) ، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، بحث منشور ، 2012 .

5- سليم بركات ، (الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من طرف الإدارة) ، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في القانون ، جامعة ، الجزائر ، 2008 ، بحث منشور.

6- عبد الحق حملاوي ، (الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد) ، بحث مقدم لنيل شـــهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، بحث منشور ، 2012 .

7- عتيقة كواشي ، (اللامركزية الإدارية في الدول العربية) ، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم لسياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، بحث منشور ،2011.

8- كريمة بقدي ،(الفساد السياسي و أثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا) ، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، بحث منشور ، 2012.

9- ليلى صوالحي ، (التخطيط الاستراتيجي لتطوير أداء الإدارة المحلية) ، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، بحث منشور، دون الإشارة إلى سنة النشر.

10- ليلى لعجال ، (واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي) ، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير تخصص الديمقراطية و الرشادة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، بحث منشور، 2010 .

11- محمد فهد ، (مدى فعالية الأساليب الجديدة في مكافحة الفساد الإداري) ، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، جامعة نايف العربية ، الرياض ، بحث منشور ، 2011 .

12- نصر الدين لبال ، (دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة) ، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، بحث منشور ، 2012 .

13- وليد خلاف ، (دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي) ، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، بحث منشور ، 2010 .

سابعا: المجلات

1- أحمد عبد الرحمان . " استراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري " ، المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب ، العدد 23 ، الدمام ، 2012 .

2 - الطيب البكوش . "هل للعلاقة بين الديمقراطية و التنمية حدود" ، المجلة العربية لحقوق الإنسان ، العدد 02 ، تونس ، 1999 .

3 - النور ناجي . " دور الإدارة المحلية في تقديم خدمات عامة " ، مجلة الدفاتر السياسية و القانون ، العدد 01 ، الجزائر، 2009.

4 - بسمة عولمي ." تشخيص نظام الإدارة المحلية و الملية المحلية في الجزائر" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 40 ، دون الإشارة إلى بلد النشر، 2002 .

5 - خيرة بن عبد العزيز . " دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري "، مجلة الفكر، العدد 08، الجزائر، دون الإشارة إلى سنة النشر.

6 - راوية توفيق . " الحكم الراشد و التنمية في إفريقيا " ، مجلة البحوث و الدراسات الإفريقية ، القاهرة 2005 .

7 صالح زياني . " نحو تفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد " ، مجلة دفاتر سياسية ، العدد 01 ورقلة ، 2009 .

8 - عبد الرزاق مقري ."الحكم الصالح و آليات مكافحة الفساد"، مجلة البصيرة ، الجزائر، دار هومة للنشر و التوزيع ، العدد10 ،2005 .

9 - عبد الحليم بن مشري . " الفساد الإداري مدخل مفاهيمي " ، مجلة الاجتهاد القضائي ، العدد 05 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، دون الإشارة إلى سنة النشر .

10 - عبد النور ناجي . " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر " ، مجلة الفكر ، العدد 03 ، الجزائر ، دون الإشارة إلى سنة النشر .

11 - عمار بوضياف . " المجالس الشعبية البلدية في الجزائر بين مقتضيات اللامركزية و آليات الحكم الراشد " ، مجلة الفكر البرلماني ، العدد 27 ، دون الإشارة إلى بلد النشر ، 2001 .

12 - عمار عوابدي . " المشروع الوطني لإقامة نظام الدولة القانونية واقع الانجازات و الإخفاقات " مجلة الفكر البرلماني ، العدد 04 ، الجزائر ، 2003 .
13 فهمي خليفة الفهداوي . " الحكم الصالح خيار استراتيجي للإدارة " ، مجلة النهضة ، العدد 03 ، دون الإشارة إلى بلد النشر ، 2007 .
14 لخضر عزي . " قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد " ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 05، الجزائر ، 2005.
15 مسعود شيهوب . "مقاربة حول آليات الإصلاح السياسي في العالم العربي" ، مجلة الفكر البرلماني، العدد02 ، 2008.
16 منذر خدام . " مبادئ الحكم الرشيد " ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 02 ، دون الإشارة إلى بلد النشر، 2007 .
17 وسام عبد الرزاق . " دور الحوكمة في الإصلاح الإداري "، مجلة الشعلة ، العدد 04 ، لبنان، 2006

عنوان الماستر: القانون الإداري
السداسي: الأول
اسم الوحدة: الوحدة الاستكشافية

اسم المادة: المجتمع المدني
الرصيد: 1
المعامل: 1

أهداف التعليم: (*ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر*)
الغرض من تدريس الطالب هذه المادة هو تقريبه من فئات المجتمع المدني و دورها على الصعيد المحلي و الوطني.

المعارف المسبقة المطلوبة : (*وصف تفصيلي للمعارف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

عدة مقاييس من بينها القانون الدستوري، القانون الإداري، الوظيفة العمومية.

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)

تتضمن المادة :

المبحث الاول : مفهوم المجتمع المدني
المطلب الأول : تعريف المجتمع المدني
المطلب الثاني: مقومات المجتمع المدني
المبحث الثاني: أنواع المجتمع المدني و تمييزه عن غيره من المفاهيم المشابهة
المطلب الأول: أنواع المجتمع المدني
المطلب الثاني: تمييزالمجتع المدني عن غيره من المفاهيم
المبحث الثالث: مكونات المجتمع المدني
المطلب الأول: المنظمات غير الحكومية
المطلب الثاني : النقابات

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان.

المراجع: (*كتب،ومطبوعات ، مواقع انترنت*، إلخ)

النصوص القانونية :

- الدساتير
- كل النصوص القانونية و التنظيمية المتعلقة بفئات المجتمع المدني(قانون الاعلام، النقابات العمالية، ..).

المؤلفات :

1- د.علي عباس مراد،المجتمع المدني و الديمقراطية.
2- أبو حلاوة كريم،إشكالية و مفهوم المجتمع المدني.
3- الحبيب الجنحاني، سيف الدين إسماعيل، المجتمع المدني و أبعاده الفكرية.
4- جون اهرنبرغ، المجتمع المدني.
5- حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية.
6- عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية.

عنوان الماستر: القانون الإداري
السداسي: الأول
اسم الوحدة: الوحدة الأفقية

اسم المادة: لغة أجنبية (انجليزية) 1
الرصيد: 1
المعامل: 1

أهداف التعليم: (*ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر*)
الغرض من تدريس الطالب هذه المادة هو تمكينه من أهم قواعد اللغة الانجليزية من أحل توظيف مصطلحات اللغة الانجليزية في دراساته و أبحاثه.

المعارف المسبقة المطلوبة : (*وصف تفصيلي للمعارف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*
سبق للطالب دراسة مادة المصطلحات.

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)

- قواعد اللغة الانجليزية
- ترجمة مصطلحات من العربية إلى الانجليزية
- ترجمة مصطلحات من الانجليزية إلى العربية
- ترجمة نصوص قانونية من العربية إلى الانجليزية و العكس.

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان .

المراجع: (*كتب،ومطبوعات ، مواقع انترنت*، إلخ)

كل ما تعلق بالمصطلحات و الترجمة من و إلى الانجليزية سواء مؤلفات أو مواقع أنترنت.

عنوان الماستر: القانون الإداري
السداسي: الثاني
اسم الوحدة: الوحدة الأساسية

اسم المادة: السلطات الدستورية
الرصيد: 6
المعامل: 3

أهداف التعليم: (*ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر*)
تمكين الطالب من معرفة الإطار الدستوري للمؤسسات الرسمية الدستورية.

المعارف المسبقة المطلوبة : (*وصف تفصيلي للمعارف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

النظرية العامة للدولة و الدساتير و النظم السياسية المعاصرة.

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)

السلطة التشريعية

المجلس الشعبي الوطني

- رئاسة المجلس
- مكاتب اللجان الدائمة
- مكاتب اللجان الدائمة
- هيئة الرؤساء
- هيئة التنسيق
- المجموعات البرلمانية

مجلس الأمة

- رئاسة المجلس
- مكتب المجلس
- مكاتب اللجان الدائمة
- هيئة الرؤساء
- هيئة التنسيق
- المجموعات البرلمانية

السلطة التنفيذية

- رئاسة الجمهورية
- الوزارة الأولى
- نائب الوزير الأول

- وزير الدولة
- الوزراء
- كتاب الدولة
- الوزراء المنتدبين

السلطة القضائية

- مجلس الدولة
- المحكمة العليا
- محكمة التنازع

المجلس الدستوري
المؤسسات الدستورية الاستشارية
طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان + متواصل.

المراجع: (*كتب، ومطبوعات ، مواقع انترنت*، إلخ)

أ- بالعربية

- الدساتير الجزائرية
- القوانين العضوية ذات الصلة
- القوانين العادية ذات الصلة
- د. عمار بوحوش ـ تطور النظريات و الأنظمة السياسية ـ الطبعة الثانية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1984 .
- ـ جان مينو ـ الجماعات الضاغطة ـ ترجمة بهيج شعبان ، الطبعة الأولى ، منشورات عويدات بيروت ، فبراير 1971 .
- ـ لسلي لبسون ـ الحضارة الديمقراطية ـ تعريب فؤاد مويساتي وعباس العمر ، منشورات دار الأفاق الجديدة ، بيروت بدون تاريخ .
- د. سعيد بوشعير ـ القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ـ الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1989 .
- د. عمر حلمي فهمي ـ الوظيفة التشريعية لرئيس الدولة في النظامين الرئاسي و البرلماني ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي 1980 .
- ـ د. بوكرا إدريس ـ تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الإستقلال من خلا الوثائق والنصوص الرسمية ـ القسم الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1994 .
- د. محفوظ لعشب ـ التجربة الدستورية في الجزائر ـ المطبعة الحديثة للفنون ، الجزائر 2000 .
- د. سعيد بوشعير ـ النظام السياسي الجزائري ـ الطبعة الثالثة ، دار الهدى 1993.
- د. بوعلام بن حمودة ـ الممارسة الديمقراطية للسلطة بين النظرية و الواقع ـ دار الأمة 1992.
- إدمون رباط ـ الوسيط في القانون الدستوري العام ـ الجزء الثاني ، دار العلم للملايين بيروت 1971 .
- د. محمد عاطف البنا ـ النظم السياسية ـ دار الفكر العربي ، مصر 1980 .
- د.محسن الخليل ـ النظم السياسية والقانون الدستوري ـ الجزء الأول ، منشأة المعارف 1971 الإسكندرية .

- د. ثروت بدوي ـ القانون الدستوري وتطور الأنظمة السياسية في مصر ـ دار النهضة العربية 1971 .
- د. السيد صبري ـ مبا دئ القانون الدستوري ـ الطبعة الرابعة 1949 .
- د. مصطفى أبو زيد فهمي ـ النظام الدستوري في الجمهورية العربية المتحدة ـ الإسكندرية 1966
- د. عبد الفتاح ساير داير ـ مبادئ القانون الدستوري ـ مكتبة عبد الله وهبة .

- د. فؤاد العطار ـ النظم السياسية والقانون الدستوري ـ دار النهضة العربية ، مصر 1974 .

ب- بالفرنسية

-G.Burdeau - droit constitutionnel et institutions politiques - 19 ème édition, librairie générale de droit et de juris prudence 1980.

-André Houriou –droit constitutionnel et institutions politiques - 3 èd 1968.

-Jean- Jaques Rausseau - du contrat social - S.N.E.D Alger 1980.

-Jean - Jaques Rausseau - du contrat social - précède de la démocratie selon Rausseau par Jean Pierre Siméon, édition du seuil, paris 1977.

-Ahmed Mahiou- les principes généraux du droit et constitution Revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, N 03 septembre 1978.

- Ahmed Mahiou - rupture ou continuité du droit en Algérie - revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques 1982.

- Djabbar Abdelmadjid - la loi et le règlement dans la constitution du 28 novembre 1996 - revue idara, volume 07, N° 01 1997.

- M. Troper - justice constitutionnelle et démocratie - revu française de droit constitutionnel N° 01, 1990.

- M. Boussoumah - la situation de la constitution de 1989 entre le 11 janvier 1992 et le 16 novembre 1995 - revue idara, volume 10, N° 02, 2000.

عنوان الماستر: القانون الإداري
السداسي: الثاني
اسم الوحدة: الوحدة الأساسية

اسم المادة: التنظيم البلدي
الرصيد: 6
المعامل: 3

أهداف التعليم: (*ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر*)
تحكم الطالب في نظرية التنظيم الإداري على المستوى المحلي.

المعارف المسبقة المطلوبة : (*وصف تفصيلي للمعارف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

سبق للطالب على مستوى الليسانس دراسة التنظيم الإداري البلدي بشكل سطحي.

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)
دراسة لتنظيم الإداري للبلدية بالتفصيل.
- تعريف البلدية
- التطور التاريخي للبلدية
* المرحلة الإستعمارية
* مرحلة 1967
* مرحلة 1981
* مرحلة 1990
* مرحلة 2011
- هيئات البلدية
* رئيس المجلس الشعبي البلدي
* المجلس الشعبي البلدي
* إدارة بلدية ينشطها الأمين العام
- مكونات البلدية
* الإمكانيات المادية
* الإمكانيات البشرية
- صلاحيات البلدية
* صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي
* صلاحيات المجلس الشعبي البلدي
- نظام تسيير البلديات
- الرقابة على البلدية

* رقابة على الأشخاص
* رقابة على الأعمال
* رقابة على الهيئة

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان + متواصل.

المراجع: (*كتب،ومطبوعات ، مواقع انترنت*، إلخ)

أولا: قائمة المصادر:

01/ الدستور الجزائري لسنة1989، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 18/89 المؤرخ في 22/رجب/1404، الموافق لـ 28/فبراير/ الجريدة الرسمية عدد 09.

02/ الدستور الجزائري لسنة 1996، الصادر بموجب الاستفتاء الشعبي بتاريخ 28/نوفمبر/1996 الجريدة الرسمية عدد 76. المعدل بموجب القانون رقم 19/08 المؤرخ في 2008/11/15، المتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية، عدد 63.

03/ القانون رقم 08/90 المؤرخ في 07/أفريل/1990 المتضمن قانون البلدية المعدل و المتمم بموجب الأمر رقم بموجب الأمر رقم 03/05 المؤرخ في 18/يوليو 2005، الجريدة الرسمية عدد 50.

04/ قانون رقم 09/90 المؤرخ في 07/أفريل /1990 المتعلق بقانون الولاية، المعدل و المتمم بموجب الأمر رقم 04/05 المؤرخ في 18/يوليو 2005، الجريدة الرسمية عدد 50.

05/ القانون العضوي رقم 01/98 المؤرخ في 1998/05/30 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة و تنظيمه و عمله، الجريدة الرسمية عدد 37 .

06/ القانون العضوي رقم 03/98 المؤرخ في 03/يونيو/1998 المتعلق باختصاصات محكمة التنازع و تنظيمها و عمله، الجريدة الرسمية عدد 37.

07/ القانون رقم 02/98 المؤرخ في 1998/05/30 المتعلق بالمحاكم الإدارية، الجريدة الرسمية عدد 37.

ثانيا: المراجع

01/ أحمد محيو: المنازعات الإدارية، ترجمة فائز أنجق و بيوض خالد، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

02/ أحمد محيو: محاضرات في المؤسسات الإدارية- ترجمة د/ محمد عرب صاصيلا- الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2004.

03/ رشيد خلوفي :قانون المنازعات الإدارية،تنظيم و اختصاص القضاء الإداري، ، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.

04/ رشيد خلوفي: قانون المنازعات الإدارية- شروط قبول دعوى الإلغاء- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ، 2004.

05/ د/ رمضان محمد بطيخ: الوسيط في القانون الإداري، دار النهضة العربية، مصر، 1997.

06/ د/ سليمان محمد الطماوي: الوجيز في القانون الإداري، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي مصر، 1991.

07/ د/ عمار بوضياف: الوجيز في القانون لإداري، الطبعة الثانية، جسور للنشر و التوزيع الجزائر، 2007.

08/ د/ عمار بوضياف: القرار الإداري- دراسة تشريعية قضائية فقهية- جسور للنشر و التوزيع الجزائر، 2007.

09/ د/ عمار بوضياف: النظام القضائي الجزائري، دار ريحانة، الجزائر، 2003.
10/ د/ عمار بوضياف: القضاء الإداري، الطبعة الثانية، جسور للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008.
11/ د/ عمار بوضياف: التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية و التطبيق، جسور للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010.
12/ د/ عمار بوضياف: دعوى الإلغاء في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية-دراسة تشريعية و قضائية و فقهية- جسور للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009.
13/ د/ عمار بوضياف: الصفقات العمومية في الجزائر، الطبعة الثانية، جسور للنشر و التوزيع الجزائر 2009.
14/ د/عمار عوابدي: القانون الإداري، الجزء الثاني النشاط الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2002.
15/ د/ عبد الله طلبة: القانون الإداري- الرقابة القضائية على أعمال الإدارة، القضاء الإداري- الطبعة الثانية، سوريا.
16/ د/ عبد الغني بسيوني عبد الله: القانون الإداري، منشأة المعارف ، مصر، 2005.
17/ عادل بوعمران: نظرية القرارات و العقود الإداري- دراسة تشريعية فقهية و قضائية- دار الهدى، الجزائر،2010.
ل18/ حسين بن الشيخ آث ملويا، المنتقى في قضاء مجلس الدولة، الجزء الأول، الطبعة الخامسة، دار هومة، الجزائر، 2010.
19/ لحسين بن الشيخ أث ملويا: المنتقي في قضاء مجلس الدولة، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، سنة 2009.
20/ لحسين بن شيخة آث ملويا: المنتقى في قضاء الاستعجال الإداري، دراسة قانونية، فقهية و قضائية مقارنة، ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2007.
21/ / محمد الصغير بعلي: القانون الإداري، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004 .
22/. د/ محمد الصغير بعلي: المحاكم الإدارية، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2005.
23/ د/ محمد الصغير بعلي: العقود الإدارية، العقود الإدارية، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر 2005.
24/ ناصر لباد: القانون الإداري، الجزء الأول- التنظيم الإداري- الطبعة الثانية، شركة الطبع الجزائر2001.
25/ ناصر لباد: الوجيز في القانون الإداري: الطبعة الثالثة، لباد، سطيف، 2006.

01/Martin Lonbard et Gille Dumont : droit administratif, 5eme edition, Dalloz,2003.
02/-Marie-Christine ROUAULT : Droit Administratif, 4e édition, gualino éditeur 2007.
03/- Charles DEBBASH et Jean-CLAUD RICCI : Contentieux administratif 7ème édition, Paris Dalloz, 1999.
04/ -Lois ROLLAND, Précis de Droit Administratif 9ème édittion, Dalloz, 1949
05/- André de LAUBADÈRE: Traité de DROIT ADMINISTRATIF, tome 01, 9éme, Jean-Claude VENEZIA- Yves GAUDEMET,1984.

06/- Rachid ZOUAIMIA ,Marie Christine ROUAULT :Droit Administratif , BERTI Editions,Alger ,2009.

ثالثا: مذكرات الماجستير و رسائل الدكتوراه :

01/ إبراهيم رابعي: استقلالية الجماعات المحلية الحدود و الضمانات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة عنابة، 2005.

02/ بوعلام شامه: التنظيم الإداري البلدي: مذكرة لنيل شهادة الدولة في الإدارة و المناجمنت، المدرسة العليا للإدارة و التسيير، مصالح رئاسة الحكومة، الجزائر، 1998.

03/ عادل بوعمران: استقلالية البلدية في النظام القانوني الجزائري، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي سوق اهراس، 2006

04/ ليندة عزوز: تطور المنازعة الإدارية في النظام القضائي الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة عنابة.

05 / عمار بريق: المركز القانوني للمنتخب المحلي – دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عنابة، 2015.

رابعا: الأبحاث المتخصصة

01/ د/ زكي النجار: الإدارة المحلية و العوامل التي تؤثر على فعاليتها، مقال منشور بمجلة المحاماة الصادرة عن نقابة المحامين،مصر العدد 21، السنة 67، 1987.

02/ د/ مسعود شيهوب: الجماعات المحلية بين الاستقلالية و الرقابة، مقال منشور بمجلة حوليات الصادرة عن مخبر الدراسات و البحوث حول المغرب العربي و البحر الأبيض المتوسط بجامعة منتوري، قسنطينة، العدد 05، 2002.

04/ M.C AINOUCHE :problématique de financement et développement eonomique de la commune, la revue de CENEAP analyse et prospective « ressources et fiscalité locales- finances locales et devoloppement » édition centre national des etudes et d'analyse pour la planification , Alger, $n^0$12,1998.

خامسا: الدوريات

01/ المجلة القضائية الصادرة عن المحكمة العليا الجزائرية، عدد01/ سنة 1990.

02/ مجلة مجلس الدولة العدد 01 لسنة 2002 - 03/ مجلة مجلس الدولة، العدد 02 لسنة 2002 – 04/ مجلة مجلس الدولة، العدد 03 لسنة 2003- 05/ مجلة مجلس الدولة، العدد 04 لسنة 2003- 06/ مجلة مجلس الدولة، العدد 07 لسنة 2005

07/ مجلة مجلس الدولة، العدد 08 لسنة 2006

08-/ مجلة مجلس الدولة، العدد 09 لسنة 2009

عنوان الماستر: القانون الإداري
السداسي: الثاني
اسم الوحدة: الوحدة الأساسية

اسم المادة: مسؤولية إدارية
الرصيد: 6
المعامل: 3

أهداف التعليم: (*ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر*)
تمكين الطالب من معرفة إطار المسؤولية الإدارية.

المعارف المسبقة المطلوبة : (*وصف تفصيلي للمعارف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*

القانون الإداري، المنازعات الإدارية

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)

الفصل التمهيدي : الاطار المفاهيمي للمسؤولية الادارية
المبحث الأول: مدلول المسؤولية الإدارية ونشأتها
المبحث الثاني: خصائص المسؤولية الادارية .

الفصل الأول: نظام المسؤولية الادارية على أساس الخطأ
المبحث الاول: مقومات وتطبيقات المسؤولية الإدارية على أساس الخطأ.
المبحث الث: قاعدة الجمع بين الخطأ الشخصي و الخطأ المرفقي .

الفصل الثاني: نظام المسؤولية الادارية دون الخطأ
المبحث الاول:المسؤولية الادارية عن الاضرار الناجمة عن الاشغال العمومية
المبحث الثاني: المسؤولية الإدارية على أساس المخاطر غير العادية
المبحث الثالث: المسؤولية الإدارية على أساس مبدأ المساواة في تحمل الأعباء والتكاليف العامة .

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان + متواصل .

المراجع: (*كتب،ومطبوعات ، مواقع انترنت*، إلخ)

أولا/النصوص الرسمية:

- الدساتير:

01- دستور الجمهورية الجزائرية 1963

02- دستور الجمهورية الجزائرية 1976

03- دستور الجمهورية الجزائرية 28 نوفمبر 1996.

ثانيا /- النصوص التشريعية(القوانين العضوية، الأوامر، القوانين)

01- القانون العضوي 01/98 المؤرخ في 30 ماي 1998 و المتعلقبإختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله الجريدة الرسمية رقم37،المؤرخة في1998/06/01،ص03،المعدل والمتمم بموجب القانون العضوي رقم13/11 المؤرخ في 26 جويلية 2011، الجريدة الرسمية عدد 43 المؤرخة في 2011/08/03.

02- القانون العضوي 03/98 المؤرخ في 03 جوان 1998 يتعلق بإختصاصات محكمة التنازع وتنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية رقم39 المؤرخة في 1998/06/07.

03- القانون العضوي 11/04 المؤرخ في 06 سبتمبر 2004، يتضمن القانون الأساسي للقضاء ،الجريدة الرسمية عدد 57المؤرخة في 08 سبتمبر 2004.

04- القانون العضوي 12/04 المؤرخ في 2004/09/06 يتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته،الجريدة الرسمية رقم57 المؤرخة في2004/09/08.

05- القانون العضوي رقم 05-11 المؤرخ في 17 جويلية سنة 2005 يتعلق بالتنظيم القضائي،الجريدة الرسمية رقم51المؤرخة في 20 /07/ 2005.

06- القانون 157/62 المؤرخ في 1962/12/31 يتضمن تمديد العمل بالتشريع الفرنسي الجريدة الرسمية 02 المؤرخة في 1963/01/11.

07- القانون 218/63 المؤرخ في 1963/06/18 المتضمن إحداث المجلس الأعلى للقضاء، الجريدة الرسمية رقم 43،المؤرخة في 1963/06/28.

08- الأمر 278/65 المؤرخ في 16 نوفمبر 1965 المتضمن التنظيم القضائي ،الجريدة الرسمية رقم 96 المؤرخة في 1965/11/23، ص 1290. الأمر 154/66 المؤرخ في 1966/06/08 المتضمن قانون الإجراءات المدنية الملغى،الجريدة الرسمية رقم47، المؤرخة في 1966/06/09.

09- الأمر 155/66المؤرخ في 1966/06/08 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم الجريدة الرسمية عدد 48،المؤرخة في 1966/06/10.

10- الأمر 156/66 المؤرخ في 08/ 06/ 1966المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية رقم49،المؤرخة في 1966/06/11.

11- الأمر 74-15 المؤرخ في 30 جانفي 1974 المتعلق بإلزامية التأمين على السيارات وبنظام التعويض عن الأضرار المعدل والمتمم،الجريدة الرسمية رقم 15 المؤرخة في 1974/02/19.

12- الأمر 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 يتضمن القانون المدني المعدل والمتمم،الجريدة الرسمية ،عدد 78،المؤرخة في 30 سبتمبر 1975.

13- القانون 07/79 المؤرخ في 21 جويلية 1979 المتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية 30،المؤرخة في 24 جويلية 1979.

14- الأمر 01/86 المؤرخ في 01/28/ 1986 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات المدنية ،الجريدة الرسمية رقم04 المؤرخة في 1986/01/29 .

15- القانون 23/90 المؤرخ في 18 أوت 1990 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات المدنية 154/66 الجريدة الرسمية رقم 36 ،المؤرخة في 1990/08/22.

16- القانون رقم 01-14 المؤرخ في 2001/08/19 المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها المعدل و المتمم ، الجريدة الرسمية رقم46 ،المؤرخة في 2001/08/19 .

17- القانون 04/06 المؤرخ في 2006/02/20 يعدل ويتمم الأمر 07/95 المؤرخ في01/25/ 1995 المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية عدد15،2006 .

18- القانون 09/08 المؤرخ في 23 فيفري2008 يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية رقم21 المؤرخة في 23 أفريل 2008.

19- القانون 08-15 المؤرخ في 2008/07/20 المحدد لقواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، الجريدة الرسمية رقم 44 المؤرخة في 2008/08/03.

النصوص التنظيمية :

المراسيم :

01- المرسوم الرئاسي 196/91 المؤرخ 1991/06/04 يتضمن تقرير حالة الحصار، الجريدة الرسمية عدد 10 المؤرخة في 1991/06/12.

02- المرسوم الرئاسي 44/92 المؤرخ في1992/02/09 يتضمن إعلان حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية عدد 10المؤرخة في1992/02/09.

03- المرسوم الرئاسي 132/94 المؤرخ في 1994/05/29 المحدد للأجهزة والهياكل الداخلية لرئاسة الجمهورية ،الجريدة الرسمية عدد 39،المؤرخة في1994/06/17.

04- المرسوم الرئاسي رقم 187/98 المؤرخ في 30 ماي 1998 يتضمن تعيين أعضاء مجلس الدولة، الجريدة الرسمية رقم37،المؤرخة في 198/06/01.

05- المرسوم 64/64 المتعلق بتطبيق القانون 218/63 المؤرخ في 1963/06/18 المتضمن إنشاء المجلس الأعلى المؤرخ في 1964/02/28، الجريدة الرسمية رقم 18المؤرخة في 1964/02/28 ،جريدة رسمية باللغة الفرنسية).

06- المرسوم المؤرخ في 03/11/ 1965 يتعلق برئاسة المحاكم الإدارية بالنيابة،الجريدة الرسمية رقم 24 المؤرخة في 19 مارس 1965.
07- المرسوم 107/86 المؤرخ في 1986/04/29 يحدد قائمة المجالس القضائي و إختصاصاها الإقليمي في إطار المادة 07 الأمر 154/66 المؤرخ في 1954/06/08 المتضمن قانون الإجراءات المدنية،الجريدة الرسمية رقم 18 المؤرخة في 30 /1986/04.
08- المرسوم 131/88المؤرخ في 1988/07/04الذي ينظم العلاقة بين الإدارة والمواطن،الجريدة الرسمية عدد 27 المؤرخة في 06 /07/ 1988.
09- المرسوم التنفيذي 407/90 المؤرخ في 1990/12/22 يحدد قائمة المجالس القضائية واختصاصها الإقليمي العاملة في إطار المادة 07 من الأمر 154/66 المؤرخ في 1954/06/08 المتضمن قانون الإجراءات المدنية الجريدة الرسمية رقم 56 المؤرخة في 1990/12/26.
10- المرسوم التنفيذي 91-175 مؤرخ في 28 ماي 1991 يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء،الجريدة الرسمية 26 المؤرخة في 1991/06/01.
11- المرسوم التنفيذي 276/92 المؤرخ في 1992/07/06 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب الجريدة الرسمية عدد 52 المؤرخة في 1992/07/08.
12- المرسوم التنفيذي 210/94 المؤرخ في 1994/07/16 المتضمن إنشاء وصلاحيات المفتشية المركزية للتحقيقات الاقتصادية وقمع الغش بوزارة التجارة .
13- المرسوم التنفيذي 215/94 المؤرخ في 23 جويلية 1994 يضبط أجهزة الادارة العامة في الولاية الجريدة الرسمية رقم 48 المؤرخة في 1994/07/27.
14- المرسوم التنفيذي رقم 261/98 المؤرخ في 29 أوت 1998 يحدد أشكال الإجراءات وكيفياتها في مجال الاستشارة أمام مجلس الدولة،الجريدة الرسمية رقم 64 المؤرخة في 30 أوت 1998.
15- المرسوم التنفيذي رقم 262/98 المؤرخ في 29 أوت 1998 يحدد كيفيات إحالة جميع القضايا المسجلة و/أو المعروضة على الغرفة الإدارية للمحكمة العليا الى مجلس الدولة،الجريدة الرسمية رقم 64 المؤرخة في 30 أوت 1998.
16- المرسوم التنفيذي رقم 263/98 المؤرخ في 29 أوت 1998 تحدد كيفيات تعيين رؤساء المصالح والأقسام لمجلس الدولة وتصنيفهم ،الجريدة الرسمية رقم 64المؤرخة في 30 أوت 1998.
17- المرسوم التنفيذي رقم 356/98 المؤرخ في 14 نوفمبر 1998 يحدد كيفيات تطبيق أحكام القانون 02/98 المؤرخ في 30 ماي 1998 المتعلق بالمحاكم الإدارية، الجريدة الرسمية رقم85 المؤرخة في 15نوفمبر1998.

18- المرسوم التنفيذي رقم 166/03المؤرخ في 09 أفريل 2003 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 263/98 المؤرخ في29 أوت 1998 تحدد كيفيات تعيين رؤساء المصالح والأقسام لمجلس الدولة وتصنيفهم ،الجريدة الرسمية 26 المؤرخة في 09 افريل 1998.

ثانيا /- الكتب والمؤلفات:

01- أحمد محيو : المنازعات الإدارية ،ترجمة فائز انجق و بيوض خالد ،الطبعة السادسة ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2008 .

02- ريمون اودان :النزاع الاداري ،ترجمة سيد بالضياف ،مركز النشر الجامعي ،تونس ، 2000.

03- الدكتور سليمان محمد الطماوي : الوجيز في القانون الإداري : دراسة مقارنة ،دار الفكر العربي، القاهرة،1991.

04- الدكتور سمير دنون :الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي في القانونين المدني والإداري :دراسة مقارنة المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ،لبنان ،2009.

05- الدكتور عمار عوابدي: نظرية المسؤولية الإدارية :دراسة تأصيلية ،تحليلية ومقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 1994.

06- الدكتور عمار عوابدي :النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري : الجزء الأول ، القضاء الإداري ،الطبعة الثالثة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2004

07- الدكتور عبد الحفيظ علي الشيمي : تطور المسؤولية الإدارية الطبية ،دراسة مقارنة ،دار النهضة العربية ،القاهرة 2008.

08- الدكتور عبد الرحمان بربارة :شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية،منشورات بغدادي، الجزائر 2009

09- عبد القادر عدو : ضمانات تنفيذ الإحكام الإدارية ضد الإدارة العامة، دار هومه ، الجزائر،2010

10- الدكتور عبد القادر عدو : المنازعات الإدارية ، دار هومه ،الجزائر،2012

11- عبد السلام ذيب : قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد ترجمة للمحاكمة العادلة ،طبعة ثانية منقحة، موفم للنشر ، الجزائر ،2011.

12- الدكتور عطاء الله بوحميدة : الوجيز في القضاء الإداري :تنظيم ،عمل و إختصاص ، دار هومه الجزائر ،2011.

13- الدكتور كامل عبد السميع محمود :مسؤولية الإدارة عن أعمالها المادية المشروعة : دراسة مقارنة في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية ،دار النهضة العربية،القاهرة ،2002.

14- لحسين بن الشيخ آث ملويا : دروس في المسؤولية الإدارية : الكتاب الأول، المسؤولية على أساس الخطأ دار الخلدونية ،الجزائر ،2007.

15- لحسين بن الشيخ آث ملويا : دروس في المسؤولية الإدارية : الكتاب الثاني، المسؤولية بدون خطأ،دار الخلدونية ،الجزائر ،2007.
16- الدكتور مسعود شيهوب: المبادئ العامة للمنازعات الإدارية : الجزء الأول، الهيئات والإجراءات ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،طبعة 2009.
17- الدكتور مسعود شيهوب : المبادئ العامة للمنازعات الإدارية :الجزء الثاني ،نظرية الاختصاص ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2009.
18- الدكتور محمد عبد العال السنارى : دعوى التعويض ودعوى الإلغاء : دراسة مقارنة، مطبعة الإسراء، مصر دون سنة .
19- الدكتور محمد أنس قاسم جعفر :الدعاوى الإدارية ، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ،طبعة خاصة بسوريا،القاهرة،2000.
20- الدكتور ماجد راغب الحلو : القضاء الإداري : دراسة مقارنة- فرنسا ،مصر،لبنان – الدار الجامعية بيروت ،1988 .
21- الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي : القانون الاداري : ذاتية القانون الاداري،الدار الجامعية، مصر 1988.
22- الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي : القضاء الاداري ومجلس الدولة : قضاء الإلغاء،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية ،مصر ،2005.
23- الدكتور محمد الصغير بعلي : القانون الاداري ،دار العلوم ،الجزائر ،2002.
24- الدكتور محمد الصغير بعلي : القضاء الاداري : مجلس الدولة ، دار العلوم الجزائر ،2004.
25- الدكتور محمد الصغير بعلي :الوجيز في المنازعات الإدارية ، دار العلوم الجزائر ،2005.
26- الدكتور محمد الصغير بعلي :القرارات الإدارية ،دار العلوم ، الجزائر 2005.
27- الدكتور محمد الصغير بعلي :العقود الإدارية،دار العلوم ، الجزائر ،2005
28- الدكتور محمد الصغير بعلي: القضاء الاداري :دعوى الإلغاء ، دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر ،2007.
29- الدكتور محمد الصغير بعلي : الوجيز في الإجراءات القضائية الإدارية ،دار العلوم للنشر والتوزيع ،عنابة ،الجزائر 2009.
30- الدكتور محمد الصغير بعلي : المحاكم الإدارية ،دار العلوم ،عنابة ،الجزائر ،2011.
31- الدكتور محمد الصغير بعلي : الوسيط في قانون الاجراءات الادارية، دار العلوم،عنابة ، الجزائر 2011.
32- الدكتورة مليكة الصروخ :نظرية المرافق الكبرى : دراسة مقارنة، دون دار الطباعة ،المغرب 1992.

33- الدكتورة مليكة الصروخ : القانون الاداري:دراسة مقارنة ، مطبعة طوب بريس ،الرباط المغرب،1998.

ثالثا /-الرسائل الجامعية :

رسائل الدكتوراه:

01- أمينة جبران : دعوى القضاء الشامل في القانون المغربي،أطروحة لنيل درجة الدكتوراه دولة في القانون العام ،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ،جامعة الحسن الثاني ،الدار البيضاء ،المغرب ،دون سنة.

02- حسن السيد بسيوني : دور القضاء الجزائري في المنازعة الإدارية : دراسة مقارنة ، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في القانون ، كلية الحقوق جامعة القاهرة .دون سنة طبع .

03- حماد حميدي : المسؤولية الإدارية ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في القانون العام ،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ،جامعة محمد الخامس ،الرباط ، المغرب 1989 .

04- مصطفى كيرة :نظرية الاعتداء المادي في القانون الإداري ، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه دولة في القانون العام كلية الحقوق ،جامعة القاهرة،1964.

05- صافي أحمد قاسم علي : الخصائص المميزة لدعوى الإلغاء عن الدعوى العادية :دراسة مقارنة أطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق ،كلية الحقوق ، جامعة أسيوط ،مصر 2006.

مذكرات الماجستير:

01- إدريس الجفال :نظرية الاعتداء المادي في القانون المغربي والمقارن،رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في القانون العام ،كلية محمد الخامس ،الرباط ، المغرب ،1998.

02- بلعيد بوخرس : خطأ الطبيب أثناء التدخل الطبي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري بتيزي وزو ، الجزائر ، 2011.

03- ذهبية آيت مولوت : المسؤولية المدنية عن أخطاء الفريق الطبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري بتيزي وزو،الجزائر 2011.

04- سلامة الجامعتي : حدود المسؤولية الإدارية ودولة القانون ،رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام ،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ،جامعة القاضي عياض مراكش ،المغرب ،2002.

05- عبد الكريم حيضرة : الإعتداء المادي بالمغرب بين القضاء العادي والقضاء الاداري، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في القانون العام ،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الدار البيضاء المغرب،2003.

06- عبد القـادر دنس: فكرة النظام العام في المنازعات القضائية الإدارية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ،كلية الحقوق ، جامعة أبي بكر بلقايد ، الجزائر ،2009 .
07- فيـصل قـاضـي أنـيس : دولة القانون ودور القاضي الاداري في تكريسها في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ،كلية الحقوق ، جامعة منتوري ،قسنطينة الجزائر،2010.
08- لنـدة عـزوز : تطور المنازعة الإدارية في النظام القضائي الجزائري ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ،كلية الحقوق ، جامعة باجي مختار، عنابة ، الجزائر،2003.

رابـعـا /- الأبـحـاث الـمـتـخـصـصـة :
01- الـدكتـور أحمد كمال الـدين موسى :دعـاوى الإدارة أمام القضاء الاداري ،مقال منشور بمجلة العلوم الإدارية الصادرة عن الشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الإدارية،العدد 03، السنة التاسعة عشر، ديسمبر 1977.
02- الـدكتـور رمزي طه الشاعر : البطلان في القرارات الإدارية، مقال منشور بمجلة العلوم الادارية الصادرة عن الشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الادارية ، العدد الاول ،السنة العاشرة أفريل 1968
03- الـدكتـور ريـاض عيسى : الأساس القانوني لمسؤولية (دراسة مقارنة مع الجزائر) مقال منشور بالمجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية ،الصادرة عن كلية الحقوق بن عكنون جامعة الجزائر ،العدد 02،1993.
04- الـدكتـور طعيمـة الجـرف : نظرية إنعدام التصرفات القانونية وتطبيقاتها على القرارات الإدارية ،مقال منشور بمجلة العلوم الإدارية الصادرة عن الشعبة المصرية بالمعهد الدولي للعلوم الإدارية ،العدد الأول 1961.
05- عبـد المجيد فياض : المطالبة بالتعويض عن قرار إداري لم يطعن فيه بالإلغاء في الميعاد مقال منشور بمجلة إدارة قضايا الحكومة ، العدد الثاني ،السنة الرابعة عشرة، 1970.
06- الـدكتـور عبد الله درميـش :مسؤولية الدولة عن الخطأ القضائي: إلى أي مدى؟،مقال منشور بمجلة رحاب المحاكم ،المغرب ،العدد الثامن، 2010.
07- االـدكتـور عمـار بـوضيـاف : النظام القانوني للمحاكم الإدارية في القانون الجزائري،مقال منشور بمجلة مجلس الدولة الصادرة عن مجلس الدولة الجزائري ،عدد 05، 2004 .
08- عبـد الكريـم بودريوة : القضاء الاداري الجزائري واقع وآفاق ،مقال منشور بمجلة مجلس الدولة الصادرة عن مجلس الدولةالجزائري ،العدد 06، 2005.
09- الـدكتـور عبد الله المتـوكـل :نظرية القرار المنعدم وحقوق وحريات الأفراد ،مقال منشور بمجلة محاكمة ،المغرب ،العدد 07-08 فيفري – افريل 2010.

10- الدكتور قيدار عبد القادر صالح : فكرة الخطأ المرفقي ،مقال منشور بمجلة الرافدين للحقوق الصادرة عن كلية الحقوق، جامعة الموصل،العراق،المجلد 10،العدد 38 ،2008
11- الدكتور محمد فؤاد مهنا : أعمال السيادة والاعمال الادارية ومدى الرقابة القضائية على كل منهما،مقال منشور بمجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية الصادرة عن كلية الحقوق جامعة فاروق الاول ، مصر ،السنة الثانية ،العدد 02، أفريل/ جوان ،1945.
12- الدكتور مصطفى كمال وصفي:الصبغة الادبية للدعوى الادارية ،مقال منشور بمجلة ادارة قضايا الحكومة ،العدد الثالث ،السنة التاسعة عشرة ،جويلية سبتمبر 1970 .
13- الدكتور محمد مصطفى حسن : الإتجاهات الجديدة في نظرية الانحراف بالسلطة : دراسة مقارنة مقال منشور بمجلة إدارة قضايا الحكومة ،السنة الثالثة والعشرون ،العدد الثالث ، 1979.
14- محمد صقلي حسيني : الإعتداء المادي بين القضاء العادي والقضاء الاداري ،مقال منشور بالمجلة المغربية للإدارة والتنمية المحلية ،العدد الأول،1995.
15- الدكتور محمد جمال الذنيبات : القرار الإداري المنعدم في القضاء الإداري الأردني و الفقه المقارن، مقال منشور بمجلة الحقوق الكويتية، العدد الأول، السنة الثامنة و العشرون، مارس 2004.
16- محمد طاهر قاسم :الأساس القانوني للمسؤولية عن الاشياء الخطرة امام القضاء العراقي نمقال منشور بمجلة الرافدين للحقوق الصادرة عن كلية الحقوق جامعة الموصل،العراق ،المجلد 13،العدد 46 ،2009.
17- محمد محجوبي : خصوصيات دعوى الإلغاء وإشكالية الجمع بينها وبين دعوى التعويض ،مقال منشور بمجلة القانون المغربي الصادرة عن كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الخامس ،أكدال ،الرباط ،العدد 14 ،أفريل 2009.
18- الدكتور محمد أمين مزيان : قراءة نقدية لقانون الاجراءات المدنية والادارية (قانون 09/08 المؤرخ في2008/02/25) ،مقال منشور بمجلة دراسات قانونية الصادرة عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية بالجزائر ، العدد 09،نوفمبر 2010 .
19- ناصر الاتات :تعيين الحارس القضائي ومسؤولياته، مقال منشور بمجلة العدل الصادرة نقابة المحامين ببيروت ،لبنان ،العدد 02 ،السنة الواحدة والأربعون،2007.

الأبحاث المتخصصة باللغة الاجنبية:

01- Cloude Bontemps : les origines de la justice administrative en algérie, revue algerienne, 1975.

02 -Cherif Ben Nadji: le dispositif légal à la concurrence - les voies de recours contre les discisions du conseil de la concurrence, la lettre juridique n” 22 septembre ,1996.

03- Michel Distel : la reform du controle de l'administration en grande bretagne ,revue international de droit comparé, volume 23 , n 02, 1971.
04 -M.Essaid Taib :chronique de l'organisation administrative revue de l'école national d'administration, volume 02 numéro" 02-28,1992.
05- M.MENTRI : Les Systeme De Daulite De Juridiction Une Necessite Pour Consolider L'etat, Idara Revue De L'ecole Nationale D'administration Volume 07 , Numéro 01, 1997, Page 76.
06- Moukhtaria kadi hanifi : le régime juridique de l'enquéte d'utilité publique en matièr d'expropriation , idara revue de l'ecole nationale d'administration ,volume 15, numéro 01-29,2005.

خـامسـا /-الـمـؤتـمـرات والنـدوات الـعلميـة :

01- الـدكتـور رمضان محمد بطيخ : شروط قبول دعوى التعويض ،مداخلة ألقيت بمناسبة مؤتمر القضاء الاداري،(الإلغاء والتعويض) بالمملكة العربية السعودية،أكتوبر 2008،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،2009.

02- الـدكتـور رمضان محمد بطيخ : مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة التنفيذية ،مداخلة ألقيت بمناسبة مؤتمر القضاء الاداري ،(الإلغاء والتعويض) بالمملكة العربية السعودية،أكتوبر 2008 منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،2009.

03- عبـد الـعزيـز نـويري : المواطن والإدارة أمام القضاء على ضوء قانون الإجراءات المدنية، ملتقى قضاة الغرف الإدارية، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 1992.

04- الـدكتـور عـمـار بـوضياف : دعوى التعويض في القانون الجزائري ،مداخلة ألقيت بمناسبة مؤتمر القضاء الاداري،(الإلغاء والتعويض) بالمملكة العربية السعودية،أكتوبر 2008، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،2009.

05- فـريـدة أبـركـان : التعدي، مداخلة ملقاة في ملتقى قضاة الغرف الإدارية المنظم من قبل وزارة العدل أيام 23/23/22 ديسمبر 1990، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 1992 .

06- مـحـمـد بن صـالح بن عيسـى : الدعوى المتعلقة بمسئولية الإدارة أمام المحكمة الإدارية ، مداخلة ملقاة بملتقى إصلاح القضاء الاداري المنعقد أيام29/27 نوفمبر 1996 بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس ،مركز النشر الجامعي ،تونس.

07- مـحـمـد كـمال الـديـن منيـر :القرار الاداري وقضاء التعويض ،مداخلة ألقيت بمناسبة مؤتمر القضاء الاداري (الإلغاء والتعويض) بالمملكة العربية السعودية،أكتوبر 2008 ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2009.

عنوان الماستر: القانون الإداري
السداسي: الثاني
اسم الوحدة: الوحدة المنهجية

اسم المادة: منهجية البحث العلمي 2
الرصيد: 6
المعامل: 2

أهداف التعليم: (*ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر*)
تحتل مادة المنهجية في مجال الدراسات العليا مكانة متميزة لذا وجب في هذه المرحلة من التكوين تعميق المعارف المنهجية لدى الطالب لاستخدامها في مرحلة إعداد مذكرته ورسالته للدكتوراه والقصد من دراسة المادة إفادة الطالب بالقواعد المنهجية التي تمكنه من تتويج مساره التكويني ببحث علمي دقيق وسليم.

المعارف المسبقة المطلوبة : (*وصف تفصيلي للمعارف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*
سبق للطالب دراسة مناهج البحث العلمي ومدارسه ومراحل إعداد البحث العلمي

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)

أولا: أنواع البحوث العلمية : التركيز على : البحوث القصيرة و المقالات العلمية- المذكرات الجامعية- الرسائل والأطروحات
ثانيا: أدوات البحث العلمي : العينات – الملاحظة- المقابلة- الاختبارات- الاستبيان- تحليل المحتوى- الوثائق العلمية- الإحصائيات.
ثالثا: المناهج المعتمدة في البحوث العلمية : المنهج الاستدلالي- المنهج التجريبي- المنهج التاريخي- المنهج الجدلي- المنهج الوصفي- المنهج التحليلي- منهج دراسة حالة

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان + تقييم متواصل.

المراجع: (*كتب، ومطبوعات ، مواقع انترنت*، إلخ)

- 1 - باللغة العربيـــة:
- حسن عثمان : منهج البحث التاريخي، ط8 ،دار المعارف ، القاهرة2000.

- محمد محمود : منهج البحث التاريخي واستخدام التقنية الحديثة ، مكتبة المتنبي ، الدمام 2008
- أحمد شلبي : كيف تكتب بحثا او رسالة ط2 ، مكتبة التهضة المصرية ، القاهرة1980 .
-محمد الوافي : منهج البحث في التاريخ والتدوين التاريخي ، جامعة كال يونس ، بني غازي 1986
- أبـراش، إبراهيم، البحث الاجتماعـي: قضاياه، مناهجـه، إجراءاتـه، مراكش، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعيـة،.1994
-أمزيان، محمـد محمـد، منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعياريـة، وجدة، بيت الحكمة للترجمة والنشر، الطبعة الثالثة 1996.
-الأنصـاري، فريـد، أبجديات البحث في العلوم الشرعيـة، محاولة في التأصيل المنهجي: ضوابط، مناهج، تقنيات، آفاق، البيضاء، منشورات الفرقان، 1997.
-د. أوزي، أحمـد، تحليل المضمـون ومنهجية البحـث، البيضاء، مطبعة دار النجاح الجديدة، 1993.
-بـدوي، عبد الرحمـان، مناهج البحث الاجتماعـي، القاهـرة، مكتبة النهضة المصريـة،.1986
-باسكـون، بول، إرشادات عملية لإعداد الرسائل والأطروحات الجامعيـة، مخصص للطلبة، ترجمة أحمد عريـف، مطبعة الأطلـس، الربـاط، 1981.
-بنجهام والتر وآخرون، سيكولوجية المقابلـة، ترجمة فاروق عبد القادر وعزت حسين إسماعيل، بيروت، دار النهضة العربية، 1961
-بفردج، و. أ. ب.، فن البحث العلمي، ترجمة: زكريا فهمي، مراجعة: د. أحمد مصطفى أحمد، بيروت، دار إقرأ، 1983.
-د. حسنـي، علي، المنهجيـة في الدراسة والاستيعاب، مرشد عملي للطلبة الجامعيين، البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1995.
-حلبي، عبد الرزاق وآخرون، تصميم البحث الاجتماعي، درا المعارف - الجامعة الإسكندرية، 1983.
-حويل فرج، فرج، دليل كتابة البحـوث الجامعيـة، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، (د. ت).
-ديوبولـد ب. فان دالين، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة: محمد نبيل وآخرون، بيروت، 1982، ط.2.
-غريب، عبد الكريـم، منهج وتقنيات البحث العلمي، مقاربة ابستمولوجية، البيضاء، منشورات عالم التربية، 1997.
-د. فضل الله، مهـدي، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، بيروت، دار الطليعة، 1993.
-د .الفضلي، عبد الهادي، أصول البحـث، قم إيران)، دار الكتاب الإسلامي، 1990.
-سميـر محمد حسيـن، تحليل المضمـون: تعريفاته ومفاهيمـه ومحددات استخدامه الأساسية ووحداته وفئاته، جوانبه التطبيقية وتطبيقاته الإعلامية - ارتباطاته ببحوث الإعلام والدعاية والرأي العام، القاهرة، عالم الكتب، 1983.
-د. ساعاتي، أمين، تبيط كتابة البحث العلمي من الباكالوريوس، ثم الماجستير وحتى الدكتوراه، الرياض، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 1991.
-الساعاتي، حسـن، تصميم البحوث الاجتماعيـة، بيروت، دار النهضة العربية، 1982.
-شلبي، أحمـد، كيف تكتب بحثا أو رسالة، القاهـرة، مكتبة النهضة المصريـة، 1986، ط.6.
-الكـراوي، إدريس، البحث في العلوم الإنسانيـة، توجيهات منهجية ونماذج تطبيقية، مطبعة النجاح الجديدة، البيضـاء، 1990
-كوهين لويس وماينون لورنس، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية، ترجمة: حسين كوجك ووليم تاوضروس عبيد، القاهرة، 1990.
-لحسـن، ثريا عبد الفتاح، مناهج البحوث العلميـة للطلاب الجامعيين، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1978.
-د. المجذوب، طلال، منهج البحث وإعداده، دراسة نظرية وتطبيقية، بيروت، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشـر، 1993.
-د. عبد الواحد الناصر، مفاتيـح المنهجية، الرباط، مطبعة لوبيرا، 1995.
-محمـد حسن، عبد الباسـط، أصول البحث الاجتماعي، القاهـرة، مكتبة وهبـة، 1977.

-د. حمود، علي عبد الحميد، نحو منهج بحوث إسلامي، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.
-عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، جامعة الفاتح - كلية العلوم الاجتماعية، منشوراتELGA ، 1995.
-د. اليازجي، كمال، إعداد الأطروحة الجامعية مع تمهيد في مقومات الدراسة الجامعية وملاحق مختارة من الأصول والمصادر العربية، بيروت، دار الجيل، 1996.

- 2بالفرنسيـــة:

- Anne-Marie Arborio, Pierre Fournier, François de Singly, L'observation directe, Armand Colin, 2005 -
- CAPLOW, T., L'enquête sociologique, Paris, A. Colin, Coll. U2, 1970.
- CHAUMIER, Jacques, Les techniques documentaires, Paris, PUF, Coll. «Que sais-je?», n° 1419, 1971.
- Claire Couratier, Christian Miquel, Les études qualitatives: théorie, applications, méthodologie, pratique, Editions L'Harmattan, 2007 -
- Daniel Bertaux, François de Singly, L'enquête et ses méthodes: Le récit de vie, A Colin, 2005
- DARTOIS; C., La pratique du travail intellectuel. Comment mener une étude pluridisciplinaire, Paris, Ed. du Centurion, 1976.
- DESROCHE, Henri, Apprentissage en sciences sociales et éducation -permanente, Paris, Les éditions ouvrières, 1971.
- DORSELAER, Jacques Methodologie pour réaliser un travail de fin d'études, Editions du C.R.D. (Centre pour la Recherce Interdisciplinaire sur le Développement), Bruxelles, 1984.
- DUVERGER, M.; Méthodes des sciences sociales, Paris, PUF; Coll. Thémis, 1963.
- GRAWITZ, Madeleine, Méthodes des sciences sociales, Dalloz, Paris, 1981, 5ème édition
- Jean Copans, L'enquête et ses méthodes: l'enquête ethnologique de terrain, Armand Colin, 2008
- François de Singly, L'enquête et ses méthodes: le questionnaire, Nathan, 1992 -
- Henri Peretz, Les méthodes en sociologie: l'observation, La Découverte, 1998
- Hervé Fenneteau, Enquête: entretien et questionnaire, Dunod, 2002 - 128
- Hiroko Norimatsu, Nathalie Pigem, Les techniques d'observation en sciences humaines, Armand Colin, 2008.
- Howard Saul Becker, Les ficelles du métier: comment conduire sa recherche en sciences sociales, La Découverte, 2002 - 352
- KRECH et CRUTFIELD, Théorie et problèmes de psychologie sociale, Paris, PUF, 1952, 2 vols.
- Laurence Bardin, L'analyse de contenu, Presses universitaires de France, 1977
- MAUCHOT, Claude, Introduction aux sciences sociales et à leurs méthodes, Les Editions Toubkal - Presses Universitaires de Lyon, Coll. Transmission de la connaissance, 1986.

- NAVEZ - BOUCHANINE, Françoise, Enquête, mode d'emploi. Techniques d'enquête et collecte de données dans les études socio-économiques, Casablanca, Edition Al Khattabi, 1989.
- ODOUL-BOULAT (et Driss QASMI), Comment préparer un mémoire? Licence - Maîtrise - D.E.A. - E.N.S - C.P.R. - C.N.F.I.E. - Centres et Ecoles de Formation, Casablanca, Les Editions Toubkal, 1988.
- Raymond Quivy, Luc Van Campenhoudt, Manuel de recherche en sciences sociales, Dunod, 2006 -
- Sophie Duchesne, Florence Haegel, L'entretien collectif, Armand Colin, 2005 - - Stéphane Beaud, Florence Weber, Guide de l'enquête de terrain: produire et analyser des données ethnographiques, La Découverte

عنوان الماستر: القانون الإداري
السداسي: الثاني
اسم الوحدة: الوحدة المنهجية

اسم المادة: تكنولوجيات الإعلام و الاتصال
الرصيد: 3
المعامل: 1

أهداف التعليم:
تهدف إلى عرض أهم مكونات تكنولوجيا الإعلام والاتصال السلكية واللاسلكية وأهم تطبيقاتها العملية الحديثة
المعارف المسبقة المطلوبة :
معارف أولية عامة حول أهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحياة التواصلية العامة
محتوى المادة:
المحور الأول: مفاهيم ومظاهر
1- مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة
2- ظاهرة انفجار المعلومات
المحور الثاني: تكنولوجيا الاتصال عن بعد
1- تكنولوجيا الاتصال اللاسلكي
2- تكنولوجيا الاتصال السلكي (الاتصال الكابلي والألياف الضوئية)
المحور الثالث: بعض تطبيقاتها الحديثة
1- تكنولوجيا الاتصالات الرقمية وشبكاتها
2- تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية
3- تكنولوجيا الأقمار الصناعية
4- تكنولوجيا الميكروفون
5- تكنولوجيا البث التلفزيوني منخفض القوة وعالي الدقة
6- تكنولوجيا الفيديو كاسيت والفيديو ديسك، التلتكست والفيديوتكس، الفيديوفون...
7- تكنولوجيا الانترنت والانترانت والاكسترانت
8- تكنولوجيا الهاتف النقال والبريد الإلكتروني
9- تكنولوجيا الحاسوب اللوحي (اللوح الإلكتروني)
خاتمة: بعض آفاق تطورها
المراجع:
- إياد شاكر البكري: تقنيات الاتصال بين زمنين، عمان، دار الشروق للنشر، 2003.
- حسن عماد مكاوي: تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1997.
- دليو فضيل: تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة (بعض تطبيقاتها التقنية)،الجزائر، دار هومة، 2014.
- فاروق سيد حسين: الكوابل، الأوساط التراسلية والألياف الضوئية، بيروت، دار الراتب الجامعية، 1990.
- محمد محمد الهادي: تكنولوجيا الاتصالات وشبكات المعلومات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2001.
- هادي طوالبة وآخرون: تكنولوجيا الوسائل المرئية، الأردن، دار وائل للنشر، 2010.
- Daly, Edward A. & Hansell, Kathleen J.: Visual Telephony, Artech House, Boston, 1999.
- Goldsmith, Andrea: Wireless Communications. Cambridge University Press. 2005

عنوان الماستر: القانون الإداري
السداسي: الثاني
اسم الوحدة: الوحدة الاستكشافية

اسم المادة: الوقاية من الفساد و مكافحته
الرصيد: 1
المعامل: 1

أهداف التعليم: (*ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر*)
تمكين الطالب من التحكم في المفاهيم الخاصة فيما يتعلق بمظاهر الفساد عامة و الفساد الإداري خاصة.

المعارف المسبقة المطلوبة : (*وصف تفصيلي للمعارف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*
يملك الطالب معارف تتعلق بالمادة سبق لهم دراسة قانون الفساد ومكافحته ويحتاج إلى تعميقها في مرحلة الماستر و التركيز على الفساد الإداري.

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)
- تعريف الفساد
- أنواع الفساد
- أسباب الفساد و آثاره
- جرائم الفساد
- آليات مكافحة الفساد

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان.

المراجع: (*كتب،ومطبوعات ، مواقع انترنت*، إلخ)

النصوص القانونية
دستور الجزائر1996
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة بنيويورك 13-10-2003
الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الفساد المعتمدة بمابوتو01-06-2003
القانون 66-155 المؤرخ في 08-06-1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل و المتمم
القانون 66-156 المؤرخ في 08-06-1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم
الأمر 04-01 المؤرخ في 20-08-2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية

الأمر96-11 المؤرخ في 09-06-1996 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج المعدل و المتمم
القانون 95-02 المؤرخ في 17-06-1995 المتعلق بمجلس المحاسبة المعدل و المتمم
القانون القانون 06-01 المؤرخ في 20-02-2006 المتعلق بمكافحة الفساد و الوقاية منه المعدل و المتمم
القانون08-09المؤرخ في25-02-2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية
القانون 05-01 المؤرخ في 06-02-2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و مكافحتهما المعدل و المتمم
الأمر 10-04 المؤرخ في 07-10-2010 المتعلق بالنقد و القرض المعدل و المتمم
القانون 06-01 المؤرخ في 20-02-2006 المتعلق بمكافحة الفساد و الوقاية منه المعدل و المتمم
القانون 06-03 المؤرخ في 15-07-2006 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية
القانون 12-07 المؤرخ في 21-02-2012 المتعلق بالولاية
القانون 11-010 المؤرخ في 22-06-2011 المتعلق بالبلدية

أ-بالعربية

- محمد قاسم القريوتي ، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن

احمد فتحي سرور : الوسيط في قانون العقوبات ، القسم الخاص، الطبعة الرابعة ، دار الطباعة الحديثة، القاهرة 1991.

- احمد طه محمد خلف الله : الموظف العام في قانون العقوبات ، رسالة دكتوراه في القانون ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، 1991.

ليلو مازن راضي الطاعة وحدودها في الوظيفة العامة دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية

الفساد في منظور تاريخي ، الفساد في الحكومة ، تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية (DTCD) و(CSDHA) بالأمم المتحدة لاهاي. 11-15 ديسمبر 1989 ، نيويورك.

- محمد فتحي عيد : مكافحة جرائم غسيل الأموال، مجلة الأمن والحياة المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض العدد 1993/137

- ماجد راغب الحلو ، الاعتداء على مال القطاع العام، بحث ميداني، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية ، عليه الحقوق جامعة الإسكندرية لسنة 16 العدد الثاني 1974 مطبعة جامعة الإسكندرية 1974

-أحسن بوسقيعة ،الوجيز في القانون الجزائي الخاص ،الجزء الثاني ،دار هومة ،2008

- آدم نوح علي معابدة،مفهوم الفساد الإداري ومعاييره القانونية و التجارية والمالية

- بلال أمين زين الدين ،ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريعات المقارنة، 2009 ،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية

- روبرت كليتغارد ،السيطرة على الفساد ترجمة علي حسين حجاج،دار البشير ،عمان

-حسين المحمدي بوادي ،الفساد الإداري لغة المصالح،دار المطبوعات الجامعية،الإسكندرية

-العشاوي عبد العزيز،الحكم الراشد ومكافحة الفساد، ،المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية،بن عكنون العدد02-2008
-منقذ محمد داغر،علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية و التنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها
-أحمد إبراهيم أبوسن،أساليب الترغيب و الترهيب لمكافحة الفساد الإداري
-ياسر كمال الدين ،جرائم الرشوة واستغلال النفوذ،منشأة المعارف ،الإسكندرية،2008
-الفساد الإداري وعلاجه من منظور إسلامي ،هناء يماني
-الفساد الإداري والمالي مظاهره،سبل معالجته،سعاد عبد الفتاح محمد

ب-باللغة الأجنبية

-Catherine Prebissy-Schnall ,La pénalisation du droit des marchés publics, LGDJ ,2002.

-Didier Jean Pierre, L'éthique du fonctionnaire civil, éd LGDJ, Paris, 2002.

-Francis Fukuyama, State Building, éd la table ronde, 2005.

-Finalteri Christian, La prévention de la corruption dans les marchés publics, 2000.

-Nicolas Groper, Responsabilité des gestionnaires publics devant le juge financier, Ed Dalloz ,2009.

-Pour une nouvelle déontologie de la vie publique,Rapport de la commission de réflexion pour la prevention des conflits d'interets dans la vie publique,La doccumentation francaise, 2011.

Rapports du service de prévention de la corruption de 1997 jusqu'à2011, www.ladocumentationfrancaise.fr.

عنوان الماستر: القانون الإداري
السداسي: الثاني
اسم الوحدة: الوحدة الاستكشافية

اسم المادة: الأملاك الوطنية
الرصيد: 1
المعامل: 1

أهداف التعليم: (*ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر*)
يفرض تخصص التنظيم الإداري تحكم الطالب في مادة الأموال العامة لذا يستوجب عليه دراسة قانون أملاك الدولة.

المعارف المسبقة المطلوبة : (*وصف تفصيلي للمعارف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*
سبق للطالب دراسة نظرية المال العام.

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)
المحور الأول:التطور التاريخي لنظام الملكية العامة في الجزائر

الفصل الأول: الملكية العامة في العهد العثماني وأثناء الاحتلال الفرنسي
المبحث الأول: نظام الملكية العقارية مرحلة ما قبل 1830
المبحث الثاني: ثنائية الملكية العامة في القانون الفرنسي وتطبيقاتها في الجزائر
الفصل الثاني: النظام القانوني المحدث للملكية العامة بين 1962-1984
المبحث الأول: الأملاك الشاغرة
المبحث الثاني: صندوق الثورة الزراعية
المبحث الثالث: قانون التنازل عن أملاك الدولة رقم 81-01

المحور الثاني: النظام القانوني للأملاك الوطنية

الفصل الأول:أحادية الأملاك الوطنية (القانون رقم84-16)
المبحث الأول: التقسيمات الوظيفية للأملاك الوطنية
المبحث الثاني: مدى التمييز بين أنواع الأملاك الوطنية
الفصل الثاني:ثنائية الأملاك الوطنية(القانون رقم 90-30و وتعديله بالقانون رقم08-14)
المبحث الأول: النظام القانوني للأملاك الوطنية العمومية
المبحث الثاني: النظام القانوني للأملاك الوطنية الخاصة
الفصل الثالث:منازعات الأملاك الوطنية
المبحث الأول: اختصاص القاضي البات في المادة الإدارية (القاعدة)
المبحث الثاني: اختصاص القاضي العادي (الاستثناء)

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان .

المراجع: (*كتب،ومطبوعات ، مواقع انترنت*، إلخ)

أولا :النصوص الرسمية :

1- الدساتير :

1- دستور1976 صادر بالأمررقم76-97،مؤرخ في: 22نوفمبر1976، ج ر، رقم 94، صادرة في: 24نوفمبر1976.

2- دستور 1989، صادر بالمرسوم الرئاسي رقم89-18، مؤرخ في: 28فيفري1989، ج ر. رقم 09، صادرة في: 01مارس1989.

3- دستور 1996: صادر بالمرسوم الرئاسي رقم69-438،مؤرخ في: 07ديسمبر1996،ج ر . رقم 76، صادرة في 1996/12/08.

2- الأوامر و القوانين :

1- الأمر رقم 62-20، مؤرخ في: 24أوت1962، يتعلق بحماية و تسيير الأملاك الشاغرة، ج ر. رقم 12، صادرة في 07سبتمبر1962.

2- القانون رقم 62-157، المؤرخ في: 31ديسمبر1962، يتضمن التمديد، حتى إشعار أخر لمفعول التشريع النافذ إلى غاية 31ديسمبر1962، ج ر. رقم 02 لسنة 1963، صادرة في: 11جانفي1963، القانون رقم 63-218 مؤرخ في: 18جوان1963، يتعلق بإنشاء المجلس الأعلى، ج ر. رقم 43، صادرة في: 28جوان1963.

3- القانون رقم 63-276، مؤرخ في: 26جويلية1963، يتعلق بالأملاك المغتصبة و المصادرة من طرف الإدارة الاستعمارية، ج ر. رقم 54، صادرة في: 06أوت1963، ج ر باللغة الفرنسية، (غير مذكور في فهرس الجريدة الرسمية).

4- الأمر رقم 65-278، مؤرخ في: 16نوفمبر1965، يتضمن التنظيم القضائي، ج ر.رقم 96، صادرة في: 23نوفمبر1965.

5- الأمر رقم 66-102، مؤرخ في: 06ماي1966، يتضمن انتقال الأملاك الشاغرة للدولة، ج ر.رقم 36، صادرة في : 06ماي1966.

07- الأمر رقم 66-154، مؤرخ في: 08جوان1966، يتضمن قانون الإجراءات المدنية، ج ر. رقم 47، صادرة في: 09جوان1966.

08- الأمر رقم 68-65،مؤرخ في: 30ديسمبر1968، يتعلق بالتسيير الذاتي في الفلاحة، ج ر. رقم 15 سنة 1969، صادرة في: 15فيفري1969 (ملغى بالقانون رقم 87-19، المادة 47 منه.)

09-الأمر رقم 69-77، مؤرخ في: 18سبتمبر1969، يتضمن تعديل الأمر رقم 66-154، المؤرخ في: 08جوان1966 ج ر. رقم 82، صادرة في 26سبتمبر1969.

10- الأمر رقم 71-73، مؤرخ في: 28نوفمبر1971، يتضمن الثورة الزراعية ، ج ر. رقم 97، صادرة في: 30نوفمبر1971 (ملغى بالقانون رقم 90-25)

11- الأمر رقم 71-80، مؤرخ في: 29ديسمبر1971 يتضمن تعديل الأمر رقم 66-154، المؤرخ في: 08جوان1966، ج ر.رقم 02، صادرة في 17جانفي1972.

12- ألامر رقم 73-29، مؤرخ في: 05جويلية1973، يتضمن إلغاء القانون رقم62-157، المؤرخ في: 31ديسمبر1962 و الرامي إلى التمديد، حتى إشعار آخر لمفعول التشريع النافذ إلى غاية 31ديسمبر1962، ج ر. رقم 62، صادرة في 03أوت1973.
13- الأمر رقم 74-72، المؤرخ في: 12جويلية1974، يتضمن تتميم القانون رقم 63-218، المؤرخ في: 18جوان1963، ج ر .رقم 58، صادرة في: 19جويلية1974.
14- الأمر رقم 75-58، مؤرخ في: 26سبتمبر1975، يتضمن القانون المدني ، ج ر. رقم 78، صادرة في: 30سبتمبر1975.
15- القانون رقم 81-01، مؤرخ في: 07فيفري1981، يتضمن التنازل عن الأملاك العقارية ذات الاستعمال السكني أو المهني أو التجاري أو الحرفي التابعة للدولة و مكاتب الترقية و التسيير العمومي
و المؤسسات و الهيئات العمومية، ج ر. رقم 06، صادرة في: 10فيفري1981 (ملغى بالمرسوم التشريعي رقم 92-04).
16- القانون رقم 83-18، مؤرخ في: 13أوت1983، يتعلق بحيازة الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح ، ج ر. رقم 34، صادرة في 16أوت1983.
17-القانون رقم 84-16، مؤرخ في: 30جوان1984، يتعلق بالأملاك الوطنية، ج ر. رقم 27 ،صادرة في: 03جويلية1984.(ملغى بالقانون رقم 90-30).
18-القانون رقم 86-01، مؤرخ في: 29جانفي1986، يعدل و يتمم الأمر رقم 66-154، المؤرخ في: 08جوان1966، المتضمن قانون الإجراءات المدنية ج ر. رقم 04، صادرة في: 29جانفي1986 .
19-القانون رقم 87-19، المؤرخ في: 08ديسمبر1987، يتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية و تحديد حقوق المنتجين و واجباتهم ، ج ر. رقم 50، صادرة في: 09ديسمبر1987.
20- القانون رقم 88-01، المؤرخ في: 12جانفي1988، يتضمن القانون التوجيهي لمؤسسات العمومية الاقتصادية، ج ر. رقم 02، صادرة في. 13جانفي1988.
21- القانون رقم 90-23، مؤرخ في: 18أوت1990، يعدل و يتمم الأمر رقم 66-154 المؤرخ في: 08جوان1966 المتضمن قانون الإجراءات المدنية، ج ر.رقم 36، صادرة في: 22أوت1990.
22- القانون رقم 90-25، مؤرخ في: 18نوفمبر1990، يتضمن التوجيه العقاري، ج ر. رقم 49، صادرة في: 18نوفمبر1990.
23- القانون رقم 90-30، مؤرخ في :01ديسمبر1990، يتضمن قانون الأملاك الوطنية، ج ر. رقم 52، الصادرة في: 02ديسمبر1990.
27- الأمر رقم95-26، مؤرخ في: 25سبتمبر1995، يعدل و يتمم القانون رقم 90-25، المؤرخ في: 18نوفمبر1990 المتضمن التوجيه العقاري، ج ر. رقم 55، صادرة في: 27سبتمبر1995.
28- القانون رقم 05-11، مؤرخ في: 17جويلية2005، يتعلق بالتنظيم القضائي، ج ر. رقم 51، صادرة في: 20جويلية2005.
29- القانون رقم 08-09، مؤرخ في: 25فيفري2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية،ج ر. رقم 21، صادرة في: 23أفريل2008.
30- القانون رقم 08-14، مؤرخ في: 20جويلية2008، المعدل و المتمم للقانون رقم 90-30، المتضمن الأملاك الوطنية، ج ر. رقم 44، صادرة في: 03أوت2008.

3- **<u>المراسيم</u>**

1- المرسوم رقم63-88، مؤرخ في: 18مارس1963، يتعلق بتنظيم الأملاك الشاغرة، ج ر. رقم 15، صادرة في: 22مارس1963، ج ر باللغة الفرنسية.

2-المرسوم رقم63-168،مؤرخ في :09ماي1963،يتعلق بالوضع تحت حماية الدولة للأملاك العقارية و المنقولة التي يشكل اكتسابها ،تسييرها،استغلالها أواستعمالها مساس بالنظام العام أو السلم الإجتماعي،ج ر.رقم30،صادرة في :14ماي1963.
3- المرسوم رقم 63-222، مؤرخ في: 28جوان1963، يتعلق بتنظيم الطعون ضد قرارات العمالة التي تضع بعض الأملاك تحت حماية الدولة، ج ر. رقم 44، صادرة في: 02جويلية1963.
4- المرسوم رقم 63-363، مؤرخ في: 14سبتمبر1963 يتعلق بتسيير المحاكم الإدارية،ج ر. رقم 67، صادرة في: 17سبتمبر1963.
5- المرسوم رقم 64-64، المؤرخ في: 28فيفري1964، يتعلق بتطبيق القانون رقم 63-218، المؤرخ في: 18جوان1963، المتضمن إنشاء المجلس الأعلى، ج ر.رقم 18، صادرة في: 28فيفري1964.
6- المرسوم رقم 64-200، مؤرخ في: 03جويلية1964، يتعلق بسير المحاكم الادارية ، ج ر. رقم 14، صادرة في: 14جويلية1964.
7- المرسوم رقم 66-161، مؤرخ في: 08جوان1966، يتعلق بسير المجالس القضائية و المحاكم، ج ر. رقم 05، صادرة في: 13جوان1966.
8- المرسوم رقم 68-88، مؤرخ في: 23أفريل1968، يتضمن القانون الأساسي الخاص بشغل العمارات المستعملة للسكن و الحرف المهنية التي انتقلت ملكيتها للدولة، بموجب الأمر رقم 66-102، المؤرخ في: 06ماي1966 ج ر. رقم 38، صادرة في 10ماي1968.
9- المرسوم رقم 81-43 مؤرخ في: 21مارس1981، يحدد تشكيل اللجان المنشأة بموجب القانون رقم81-01 ج ر. رقم 12 ، صادرة في: 10ماي1981.
10- المرسوم رقم 81-44، مؤرخ في: 21مارس1981، يحدد كيفيات التنازل عن الاملاك العقارية ذات الاستعمال السكني أو المهني أو التجاري أو الحرفي التابعة للدولة و الجماعات المحلية و مكاتب الترقية و التسيير العقاري و المؤسسات و الهيئات و الأجهزة العمومية ج ر. رقم 12، صادرة في: 24مارس1981.
11- المرسوم رقم 83-352، مؤرخ في: 21ماي1983 ، يبين إجراء إثبات التقادم المكسب و إعداد عقد الشهرة المتضمن الاعتراف بالملكية، ج ر. رقم 21، صادرة في: 24ماي1983 (ملغى بالأمر رقم07-02).
12- المرسوم رقم83-724، مؤرخ في: 10ديسمبر1983، يحدد كيفيات تطبيق القانون رقم 83-18 المتعلق بالإستصلاح الفلاحي، ج ر. رقم 51، صادرة في: 13ديسمبر1983.
13 – المرسوم رقم87-131، مؤرخ في: 26ماي1987، يحدد شروط إدارة الأملاك الخاصة و العامة التابعة للدولة و تسييرها و يضبط كيفيات ذلك، ج ر. رقم 22، صادرة في 27ماي1987.
14-المرسوم رقم 88-131، مؤرخ في :04جويلية1988،ينظم العلاقةبين الادارةوالمواطن،ج ر.رقم27،صادرة 06جويلية1988
15- المرسوم رقم 90-51، مؤرخ في: 06فيفري1990، تحدد كيفيات تطبيق المادة 28 من القانون رقم87-19، المؤرخ في: 08ديسمبر1987، ج ر. رقم 06، صادرة في: 07فيفري1990.
16- المرسوم رقم91-454، مؤرخ في: 23نوفمبر1991، يحدد شروط الاملاك الخاصة
و العامة التابعة للدولة و تسييرها و يضبط كيفيات ذلك ، ج ر. رقم 60، صادرة في: 24نوفمبر1991.
17- المرسوم رقم 93-290، مؤرخ في: 28نوفمبر1993، يتضمن تحويل ملكية الاملاك الشاغرة المنقولة إلى الدولة بموجب الأمر 66-102، المؤرخ في: 06ماي1966، إلى ديوان الترقية و التسيير العقاري، ج ر. رقم 79 ، صادرة في:01ديسمبر1993.

ثانيا :المؤلفات العامة:

1 - أسامة عثمان: **أحكام التصرف في أملاك الدولة العامة و الخاصة، في ضوء القضاء و الفقه**، د ط، منشأة المعارف ، الاسكندرية 1987.

2 - بعلي محمد الصغير: **الوجيز في المنازعات الادارية** ، د ط، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة 2002.

3-حمدي باشا عمر ، زروقي ليلى : **المنازعات العقارية** ، د ط، دار هومة للطباعة و النشر، بوزريعة 2002.

4-حسين مصطفى حسين: **القضاء الإداري** ، الطبعة الثانية، معهد الحقوق و العلوم القانونية و الادارية، جامعة عنابة، د. م.ج، بن عكنون 1982.

5-حسن السيد بسيوني: **دور القضاء في المنازعات الادارية، دراسة تطبيقية مقارنة النظم القضائية في مصر و فرنسا و الجزائر**، د ط، عالم الكتب، القاهرة1981.

6- يحياوي أحمد: **الوجيز في الأموال الخاصة التابعة للدولة و الجماعات المحلية**، د ط، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، بوزريعة 2001.

09-لباد ناصر: **القانون الاداري**، الجزء الثاني، النشاط الاداري، الطبعة الاولى، لباد للنشر، الجزائر 2004.

10-محيو أحمد: **المنازعات الادارية**، ترجمة فائز انجق و بيوض خالد، الطبعة السابعة، د.م.ج، بن عكنون 2004.

11-محمد انس قاسم جعفر : **النظرية العامة لأملاك الإدارة و الأشغال العمومية**، سلسلة دروس العلوم القانونية، جامعة قسنطينة، د.م.ج، بن عكنون 1992.

12-محمد فاروق عبد الحميد: **التطور المعاصر لنظرية الأموال العامة في القانون الجزائري**، دراسة مقارنة في ظل قانون الأملاك الوطنية، د.م.ج، بن عكنون 1988.

13-محمد شريف عبد الرحمان احمد عبد الرحمان: **ملكية الأموال و الأشياء** ،د ط، مكتبة نجم القانونية، مصر 2001 .

14-عبد العزيز شيحا إبراهيم: **الأموال العامة**، د ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006.

15-عجة الجيلالي: **أزمة العقار ألفلاحي و مقترحات تسويتها من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، القبة2005.

16 - خلوفي رشيد: **قانون المنازعات الإدارية، شروط قبول الدعوى الإدارية**، د ط، د.م.ج، بن عكنون 2004.

ثالثا:المؤلفات الخاصة

1- أبركان فريدة: **التعدي**، ملتقى قضاة الغرف الإدارية، وزارة العدل، الديوان الوطني للأشغال التربوية 1992، ص 97.

2- بوضياف عمار: **مجلس الدولة الجزائرية بين وظيفة الاجتهاد و تعدد الاختصاصات القضائية**، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني، نوفمبر 2005، ص 92.

3- بن تومي العربي:**القضاء الإداري**،نشرةالقضاة ،العدد الأول،جانفي-مارس1972،ص12.

4- برزيق زكريا: **تعليمات الإدارة الجزائرية كمصدر منافس للقانون**، الملتقى الوطني الثالث، القانون الإدارة العمومية، المركز الجامعي، العربي بن مهيدي أم البواقي -6-7 ماي 2008 ، ص 04.

5- بخوش مصطفى، مفتاح عبد الجليل: **دور القاضي الإداري وضع القاعدة القانونية أم تطبيقها ؟**مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني نوفمبر2005، ص116.

6- زاغداوي محمد: **مدى تماشي المعيار العضوي مع استقلالية المنازعة الإدارية في ظل الإصلاح القضائي الجديد**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، العدد 13، 2000، ص 122.

7- حوحو رمزي، حوحو أحمد صابر: **معيار الاختصاص في المنازعات الإدارية**، مجلة المنتدى القانوني، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث، ماي 2006، ص 128.
8- نويري عبد العزيز: **المواطن و الإدارة أمام القضاء في ضوء تعديل قانون الإجراءات المدنية**، ملتقى قضاة الغرف الإدارية، وزارة العدل، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1992، ص 105.
9- عزري الزين: **القاضي الإداري يصنع القاعدة القانونية**، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني، نوفمبر2005، ص 108.
10- خرباشي عقيلة: اختصاص القضاء الإداري في ظل تحولات النظام الجزائري بعد 1996، مجلة المنتدى القانوني، العدد الثالث، ماي 2006، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 34.
11- رياض عيسى: **ملاحظات حول تعديل قانون الإجراءات المدنية و أثرها على الغرفة الإدارية في التنظيم القضائي الجزائري**، ملتقى قضاة الغرف الإدارية وزارة العدل، الديوان الوطني للأشغال التربوية ،1992، ص71.

رابعا : الرسائل و المذكرات

1- بوعجناق سمير: **تطور المركز القانوني للأملاك الوطنية في القانون الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الإدارة و المالية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، السنة الجامعية :2001-2002.
2- زمورة عائشة: **النظام القانوني للأملاك الوطنية في القانون الجزائري**، جامعة باتنة،2002-2003.
3- مزياني فريدة : **الغرف الإدارية في ظل التنظيم القضائي الجزائري، مفهوم وحدة و ازدواجية القضاء**، رسالة ماجستير، معهد الحقوق، جامعة باتنة، 1988-1989

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

I- Ouvrages généraux

1-André DELAUBADERE, Yves GAUDEMET : **Traité de droit administratif, droit administratif des biens, tome II,** 11éme édition Delta, Paris2002.

2- Ahmed MAHIOU : **Etudes de droit public algérien**, O.P.U, Alger 1984.

1- Fawzia BEN BADIS : **La saisine du juge administratif**, O.P.U, Alger 1985.

2- Francis- Paul BENOIT : **Le droit administratif français**, DALLOZ, Paris 1968.

3- François BORELLA : **Introduction au droit administratif**, Les cahiers de la formation administrative, Direction Générale de la fonction Publique, Ministère de l'intérieur, Imprimerie générale d'Annaba ,1970.

4- Jacqueline MORAND-DEVILLER : **Cour de droit administratif des biens**, Montchrestien,E.J.A , Paris 1999.

5- Jean LAPANNE-VOINVILLE : **Organisation et procédure judiciaires, tome III, Contentieux administratif et procédure administrative**, Les cahiers de la formation administrative, Direction Générale de la fonction Publique, Ministère de l'intérieur Imprimerie générale d'Annaba, 1972.

6- Jean-Marie AUBY, **Contribution à l'étude du domaine privé de l'administration**, E.D.C.E, Paris 1958.

7- Marcel LONG, Paul WEIL, Georges BRAIBANT : **Les grands arrêts de la jurisprudence administrative**, 7eme édition, Sirey, Paris 1978.

10-Michel MIAILLE, Paul ALLIES, Jacqueline GATTI-MONTAIN, Jean-Jacques GLEIZAL, Arlette HEYMANN-DOAT, Danièle LOCHAK : **L'administration dans son droit, genèse et mutation du droit administratif français**, Publisud Paris1985.

11-Rachid ZOUAIMIA, Marie-Christine ROUAULT : **Droit administratif**, BERTI édition, Alger 2009.

12-René CHAPUS : **Droit administratif générale**, tome II ,15éme édition, Montchrestien, E.J.A, Paris ,2001.

13-Tahar KHALFOUNE : **Le domaine public en droit algérien ; réalité et fiction,** Logiques Juridiques, l'Harmattan, Paris, 2004.

II : Les publications spécialisées

1. Abdelkader BEN HENNI : **L'évolution du droit de propriété en Algérie**, Revue IDARA, vol 03, N°02, 1993, p 51.
2. Ahmed RAHMANI : **Changements politique et droit de propriété publique en Algérie**, Revue IDARA, vol 03, N°02, 1991, p 03.
3. Ali BEN CHENEB : **Les contentieux des biens dévolu à l'Etat par l'ordonnance du 06 mai 1966**, R.A.S.J.E.P, vole XVI, N° 04, décembre 1979, p 621.
4. Bernard CUBERTAFOND : **L'algérianisation du droit mythe ou réalité ?** R.J.P.I.C, N°02, 1976, P 211.
5. Bernard POMEL : **Contribution à l'étude du domaine de l'Etat et de son régime juridique, l'exemple des ex-biens vacants**, R.A.S.J.E.P, vole IX, N° 03, septembre 1972, p 719.
6. El-Hadi CHALABI : **La place de l'islam dans le droit public algérien**, R.A.S.J.E.P, juin-novembre 1984, p 429.

.

07-Souad GAOUTI :**Les conventions d'occupation temporaire du domaine public conclues entre l'office Riad EL Fath et les ,exploitants privés** ,Revue du Conseil d'Etat,n°3,2003,p110.

08-. Kaddour SATOR: **La compétence des tribunaux et des cours en matière des biens vacants**, R.A.S.J.E.P, vol VIII, n° 02, juin 1971, p 379.

09-. Nacereddine GUECHE : **La législation des biens vacants en Algérie,** R.A.S.J.E.P, n°01, janvier 1964, p 129.

10-. Yves LEJEUNE : **La phase non contentieuse du litige administratif**, R.A.S.J.E.P, vol XIV, n°01, mars1977, p 137.

III : Thèses et mémoires

1- Ahmed RAHMANI : **Domaine économique et unité du domaine national,** thèse pour le doctorat d'Etat en droit, université d'Alger, 1988.

عنوان الماستر: القانون الإداري
السداسي: الثاني
اسم الوحدة: الوحدة الأفقية

اسم المادة: لغة أجنبية (انجليزية) 2
الرصيد: 1
المعامل: 1

أهداف التعليم: (*ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر*)
الغرض من تدريس الطالب هذه المادة هو تمكينه من توظيف مصطلحات اللغة الانجليزية في دراساته و أبحاثه.

المعارف المسبقة المطلوبة : (*وصف تفصيلي للمعارف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*
سبق للطالب دراسة مادة المصطلحات.

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)

- ترجمة مصطلحات من العربية إلى الانجليزية مع التركيز على المصطلحات التي لها علاقة بالاختصاص.
- ترجمة مصطلحات من الانجليزية إلى العربية مع التركيز على المصطلحات التي لها علاقة بالاختصاص.

- ترجمة نصوص قانونية من العربية إلى الانجليزية و العكس مع التركيز على المصطلحات التي لها علاقة بالاختصاص.

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان .

المراجع: (*كتب،ومطبوعات ، مواقع انترنت*، إلخ)

كل ما تعلق بالمصطلحات و الترجمة من و إلى الانجليزية سواء مؤلفات أو مواقع أنترنت.

عنوان الماستر: القانون الإداري
السداسي: الثالث
اسم الوحدة: الوحدة الأساسية

اسم المادة: السلطات الإدارية المستقلة
الرصيد: 6
المعامل: 3

أهداف التعليم: (*ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر*)
معرفة طبيعة الهيئات المستقلة، مع التركيز على أنواعها.

المعارف المسبقة المطلوبة : (*وصف تفصيلي للمعارف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*
النظرية العامة للقانون الإداري– المشاط الإداري المرفق عام و الضبط الإداري– تنظيم اداري

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)
ماهية السلطات الإدارية المستقلة
مفهوم السلطة الإدارية المستقلة و خصائصها
تعريف السلطة الإدارية المستقلة
خصائص السلطة الإدارية المستقلة
نشأة و تطور السلطات الإدارية المستقلة
الطبيعة القانونية للسلطات الإدارية المستقلة
الطابع السلطوي
الطابع الإداري
الطابع الاستقلالي
السلطات الإدارية المستقلة في النظام الإداري الجزائري
في المجال المصرفي
مجلس النقد و القرض
اللجنة المصرفية كسلطة إدارية مستقلة
مجال مراقبة ميدان المواصلات
سلطة ضبط البريد و المواصلات
تشكيل سلطة ضبط البريد و المواصلات
لجنة ضبط الكهرباء و الغاز
لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها
الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية
بعض التطبيقات للسلطات الإدارية في القانون المقارن

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان+ متواصل.

المراجع: (*كتب،ومطبوعات ، مواقع انترنت*، إلخ)

النصوص الرسمية:

1. **دستور 28 نوفمبر 1996** المنشور بموجب المرسوم الرئاسي 438/96 المؤرخ في 1996/12/07 ، جريدة رسمية عدد 76.
2. **النصوص التشريعية**

- الأمر رقم 154/66المؤرخ في 1966/06/08، المعدل والمتمم ، والمتضمن قانون الإجراءات المدنية الجزائري، جريدة رسمية عدد47.
- الأمر 58/75 المؤرخ في 1975/09/26، المعدل والمتمم والمتضمن القانون المدني، جريدة رسمية عدد 78.
- الأمر رقم 59/75 المؤرخ في 1975/09/26، المعدل والمتمم، والمتضمن القانون التجاري، جريدة رسمية عدد 101.
- الأمر رقم 03/03 المؤرخ في 2003/07/19، المتعلق بالمنافسة، جريدة رسمية عدد43.
- قانون 07/90المؤرخ في 1990،/04/03المتعلق بالإعلام.
- القانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض، الملغى بالأمر رقم 11/03المؤرخ في 08/26/ 2003 والمتعلق بالنقد والقرض،جريدة رسمية عدد 52.
- المرسوم التشريعي رقم 10/93المؤرخ في 1993/05/23، المعدل والمتمم، والمتعلق ببورصة القيم المنقولة، جريدة رسمية عدد 34.
- القانون العضوي رقم 11/04 المؤرخ في 2004/09/06، والمتضمن القانون الأساسي للقضاء، جريدة رسمية رقم 57 مؤرخة في 2004/09/08.
- القانون رقم 01/02 المؤرخ في 2002/02/05،والمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز عبر القنوات، جريدة رسمية عدد 08 المؤرخة في 2002/02/06.
- القانون رقم 01/02 المؤرخ في 2002/02/05 ، والمتعلق بالكهرباء و توزيع الغاز بواسطة القنوات، جريدة رسمية رقم 08.
- القانون العضوي رقم 01/98 المؤرخ في 1998/05/30 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة و تنظيمه و عمله، جريدة رسمية عدد 37 .

3. **النصوص التنظيمية**

- المرسوم التنفيذي رقم 175/94 المؤرخ في 1994/06/13، والمتضمن تطبيق المواد 22،21و 29 من المرسوم التشريعي رقم 10/93 المؤرخ في 1993/05/23 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة، جريدة رسمية عدد 41المؤرخ في 1994/06/26.
- المرسوم الرئاسي المؤرخ 1990/04/15المتضمن تعيين السيد عبد الرحمان الرستمي حاج ناصر محافظ البنك المركزي الجزائري .
- المرسوم التنفيذي 170/98 المؤرخ في 1998/05/20 المتعلق بالآتاوى التي تحصلها لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، جريدة رسمية عدد 34المؤرخة في 1998/05/24.
- المرسوم التنفيذي 102/96 المؤرخ في 1996/03/11 المتضمن تطبيق المادة 32من الرسوم التشريعي رقم 10/93 المؤرخ في 1993/05/23والمتعلق ببورصة القيم المنقولة، جريدة رسمية عدد18 المؤرخة في 1996/03/20.

- النظام رقم 05/90 المؤرخ في 1990/12/30 المتضمن إقامة قابلية التحويل الجزئي للدينار عن طريق توظيفات سندية،ج ر 39 المؤرخ في 1991.
- النظام رقم 06/90 المؤرخ في 1990/12/30 يتضمن إنشاء صندوق لتثبيت الصرف ج ر عدد 23 المؤرخ في 1992/03/25.
- نظام رقم 02/04 مؤرخ في 2002/03/04 يحدد شروط تكوين الحد الأدنى للإحتياط الإلزامي-ج ر عدد27 المؤرخ في 2004/03/27.
- النظام رقم 01/91 المؤرخ في 02/20/ 1991يحدد حق الصرف بعنوان المكافاءات المعوضة للمصاريف المترتبة عن المهمات المؤقتة في الخارج – ج ر العدد 40 المؤرخ في 08/28م1990 المعدل والمتمم بالنظام رقم 02/95 المؤرخ في 1995/02/28 –ج ر العدد22المؤرخ في 1995/04/23.
- نظام رقم 02/91 المؤرخ في 1991/02/20 يحدد شروط فتح حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين ذوي الجنسية الأجنبية المقيمين أو غير المقيمين وتشغيل هذه الحسابات –ج ر عدد40 مؤرخ في 1991/08/28.
- نظام رقم 06/91 المؤرخ في 1991/05/16 يحدد شروط تقديم المنح بالعملة الصعبة بمناسبة استشفاء المواطنين أووفاتهم في الخارج-ج ر عدد 24 المؤرخ في 1992/03/29 المعدل والمتمم بالنظام رقم 10/92 المؤرخ في 1992/11/17-ج ر عدد 15 المؤرخ في 1993/03/07.

- نظام لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة رقم 03/97 المؤرخ في 1997/11/18 المتعلق بالنظام العام للقيم المنقولة،ج ر عدد 87 المؤرخة في 1997/11/29المعدل والمتمم بالنظام رقم 01/03 المؤرخ في 2003/03/18 المتعلق بالنظام العام للمؤتمن المركزي للسندات جر عدد 73 المؤرخ في 2003/11/30 .
- نظام لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة رقم 02/96 للمؤرخ في 1996/06/22 المتعلق بالإعلام الواجب نشرها من طرف الشركات والهيئات التي تلجأ علانية إلى الإدخار عند إصدار قيما منقولة معدل ومتمم بالنظام رقم 01/04 المؤرخ في 2004/07/08.
- نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها رقم 02/2000 المؤرخ في 2000/01/20 المتعلق بالمعلومات الواجب نشرها من طرف المؤسسات التي تكون مسعرة في البورصة، جريدة رسمية عدد 50 المؤرخ في 2000/08/16.
- نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها رقم 03/03 المؤرخ في 2003/03/18و المتعلق بالتصريح بتجاوز حدود المساهمة في رأسمال الشركات المتداول أسهمها في البورصة، جريدة رسمية عدد 73 المؤرخ في 2003/11/30.
- المرسوم التنفيذي رقم 170/98 المؤرخ في 1998/05/20 المتعلق بالآتاوى التي تحصلها لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها ، جريدة رسمية عدد 34 المؤرخ في 1998/05/24
- قرار مؤرخ في 1998/08/02 يتضمن تطبيق المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 170/98 المؤرخ في 1998/05/20 و المتعلق بالآتاوى التي تحصلها لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها ،جريدة رسمية عدد 70 المؤرخ في 1998/09/20.
- نظام رقم 05/92 المؤرخ في 1992/03/22 المتعلق بالشروط التي يجب إن تتوفر في مؤسسي البنوك و المؤسسات المالية ومسيريها و ممثليها، جريدة رسمية عدد8 المؤرخ في 1993/02/07.

الكتب والمؤلفات:

1. د/أحسن بوسقيعة: المصالحة في المواد الجزائية بوجه عام و في المادة الجمركية بوجه خاص،الطبعة الأولى ،الديوان الوطني للأشغال التربوية،الجزائر،2001.
2. د/ عبد الله حنفي: السلطات الإدارية المستقلة، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
3. ناصر لباد: القانون الإداري، التنظيم الإداري، الجزء الأول،الطبعة الثالثة، لباد للنشر، الجزائر، 2005.
4. ناصر لباد: القانون الإداري، النشاط الإداري، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، لباد للنشر، الجزائر، 2004.

5. د/ مبروك حسين : المدونة البنكية الجزائرية، دار هومة، الجزائر،2006 .
6. د/مبروك حسين :المدونة البنكية الجزائرية ,الطبعة الأولى , دار هومة , الجزائر 2006.
7. تقنين البنوك وتقنين التأمينات ، نصوص تشريعية تنظيمية وتطبيقية ، تعديلات واجتهادات قضائية، بيرتي للطباعة بمساهمة الأستاذ أحسن بوسقيعة .
8. محمد الصغير بعلي: القضاء الاداري ،مجلس الدولة ، دار العلوم ،عنابة ، 2004.
9. [1]- **الشيخة هوام :** الطعن بالنقض أمام مجلس الدولة: طبقا لأحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية دار الهدى ،الجزائر ،2009.
10. **الدكتور عمار معاشو** :اختصاصات مجلس الدولة ،المرجع السابق ،ص 203
11. **الدكتور محمد الصغير بعلي** :الوجيز في الإجراءات القضائية الإدارية ،دار العلوم للنشر والتوزيع ،عنابة ،2009
12. **الدكتور عبد الرحمان بربارة** : شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية ،منشورات بغدادي، الجزائر 2009.
13. **نبيل صقر** :الوسيط في شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية :الإجراءات الإدارية،دار الهدى ،الجزائر،2009.
14. **الدكتور عبد العزيز عبد المنعم خليفة : القرارات الإدارية في الفقه و قضاء مجلس الدولة ، منشأة المعارف ،الإسكندرية،2007.**
15. **الدكتور أحمد سلامة بدر: الدعوى الإدارية في مصر و دول الخليج العربية. دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.**

المؤلفات باللغة الفرنسية :

1. Rachid Zouaimia : Les Autorités Administratives Indépendantes et la Régulation Economique en Algérie, Editions Houma, Algérie, 2005.
2. Paul Sabourin : les autorités administratives indépendantes, une catégorie nouvelle, Doctrine, France, 20 mai 1983.
3. Marie-José Guédon, les autorités administratives indépendantes, librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1991.
4. Jean Rivero : droit administratif, 8eme édition, Précis Dalloz, Paris.
5. Georges Vedel , Droit Administratif ,1ere édition , Thémis, France, 1958.
6. Rachid Zouaimia : Les Autorités de Régulation Indépendantes dans le Secteur Financier en Alóógérie, éditions Houma, Algérie, 2005 .

عنوان الماستر: القانون الإداري
السداسي: الثالث
اسم الوحدة: الوحدة الأساسية

اسم المادة: الرقابة القضائية على أعمال الإدارة
الرصيد: 6
المعامل: 3

أهداف التعليم: (*ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر*)
تعتبر مادة القضاء الإداري و المنازعات الإدارية أحد أهم نظريات القانون الإداري وبدراستها يتمكن الطالب من التحكم في آليات المنازعات الإدارية طبقا للتشريع المعمول به.

المعارف المسبقة المطلوبة : (*وصف تفصيلي للمعارف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*
سبق للطالب دراسة بعض الدعاوى بشكل غير معمق، دراسة نظام القضاء الإداري و بعض الدعاوى كدعوى الإلغاء ودعوى التعويض والتفسير والفحص.

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)
<u>أجهزة القضاء الإداري في الجزائر :</u>
المحاكم الادارية
تشكيلة المحاكم الادارية
التنظيم الداخلي للمحاكمة الادارية
اختصاص المحاكم الادارية
الاجراءات المتبعة امام المحاكم الاداريةا
مجلس الدولة
تشكيلة مجلس الدولة
التنظيم الداخلي مجلس الدولة
اختصاصات مجلس الدولة
الاختصاص القضائي
الاختصاص الاستشاري
الاجراءات المتبعة امام مجلس الدولة
<u>المنازعة الإدارية:</u>
معيار تحديد المنازعة الادارية
الدعوى الادارية
التعريف
الخصائص

الشروط
الشروط الشكلية
الشروط الموضوعية
انواع الدعاوى الادارية
دعوى الالغاء
دعوى التعويض
القضاء الاستعجالي الاداري
سلطات القاضي الاداري
اجراءات الدعوى الادارية
المنازعات الانتخابية
تعريفها
مجالها
شروطها
المنازعات الضريبية
تعريفها
مجالها
شروطها
المنازعات العقارية
تعريفها
مجالها
شروطها
طرق الطعن في القرارات الادارية
تنفيذ الاحكام الادارية
التحكيم في المادة الادارية

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان + متواصل.

المراجع: (*كتب،ومطبوعات ، مواقع انترنت*، إلخ)

اولا : النصوص القانونية
1- القانون 08-09 الاجراءات المدنية و الادارية
2- القانون العضوي 98- 01 مجلس الدولة
3- القانون 98- 02 المحاكم الادارية
4- القانون العضوي 08-03 محكمة التنازع
5- القانون 11-10 البلدية
6- القانون 12-07الولاية
ثانيا : المؤلفات
1- أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1979 .

02- بروس بيرقي وآخرون، أحكام المبادئ في القضاء الإداري الفرنسي، ترجمة أحمد يسري، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، الطبعة العاشرة، 1995.
03- سليمان محمد الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، دار الفكر العربي، مصر، الطبعة:06، 1996.
04- سليمان محمد الطماوي، القضاء الإداري، الكتاب الأول، مصر، دار الفكر العربي، دون رقم الطبعة، 1996.
05- سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القضاء الإداري، القاهرة، دار الفكر العربي، دون رقم الطبعة، 1985.
06- عبد العزيز عبد المنعم خليفة، الرجع السابق الانحراف بالسلطة كسبب لإلغاء القرار الإداري، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، دون رقم الطبعة، 2001.
07- عبد الغني بسيوني عبد الله، القانون الإداري، الإسكندرية، الدار الجامعية، دون رقم الطبعة، دون سنة طبع.
08- عبد الغني بسيوني عبد الله، القضاء الإداري، الإسكندرية، منشاة المعارف، 1996.
09- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، الجزائر، دار الريحانة، دون رقم الطبعة، 1999.
10- عمار عوابدي، القانون الإداري، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، دون رقم الطبعة، 1990.
11- عمار عوابدي، النظرية العامة للمنازعات الإدارية في النظام القضائي الجزائري، الجزء الثاني، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دون رقم الطبعة، 1998.
12- عمار عوابدي، نظرية القرارات الإدارة بين علم الإدارة والقانون الإداري، الجزائر دار هومه، دون رقم الطبعة، 1999 .
13- لحسين بن شيخ آث ملويا، المنتقى في قضاء مجلس الدولة، الجزء الأول، الجزائر، دار هومة، دون رقم الطبعة، 2002.
14- لحسين بن شيخ آث ملويا، المنتقى في قضاء مجلس الدولة، الجزء الثاني، الجزائر، دار هومة، دون رقم الطبعة، 2004.
15- مسعود شيهوب، المسؤولية عن الإخلال بمبدأ المساواة وتطبيقاتها في القانون الإداري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دون رقم الطبعة، 2000.
16- مصطفى أبو زيد فهمي، الوسيط في القانون الإداري، الجزء الأول، الطبعة الأولى، القاهرة، دار المطبوعات الجامعية، 1995.

عنوان الماستر: القانون الإداري
السداسي: الثالث
اسم الوحدة: الوحدة الأساسية

اسم المادة: وظيفة عمومية مقارنة
الرصيد: 6
المعامل: 3

أهداف التعليم: (*ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر*)
القصد من تدريس الطالب مادة الوظيفة العمومية المقارنة كونها أيضا من محاور القانون الإداري وتعد من أهم نظرياته، مع الاستعانة بالنظم المقارنة في هذا المجال.

المعارف المسبقة المطلوبة : (*وصف تفصيلي للمعارف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*
سبق للطالب دراسة مادة الوظيفة العمومية، فتلقى في السنة الثالثة بعض المفاهيم الأساسية في المادة.

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)
المحور الأول : مفهوم الوظيفة العمومية و الموظف العمومي
1 / تعريف الوظيفة العمومية
أ – فقها
ب – في التشريعات المقارنة
2 /تعريف الموظف العمومي
أ – فقها
ب – في التشريعات المقارنة
3 / العلاقة بين قانون الوظيفة العمومية و مختلف النصوص الأخرى
أ – الدستور
ب – القانون المدني
ج – قانون الإجراءات المدنية
د – قانون العقوبات و قانون الوقاية من الفساد و مكافحته

المحور الثاني : الإلتحاق بالوظيفة العمومية
1 / المبادئ العامة للتوظيف
أ – مبدأ المساواة في الإلتحاق بالوظيفة العمومية
ب – مبدأ الجدارة

ج – مبدأ الدائمية
2 / الشروط العامة للتوظيف
أ – الجنسية
ب – الحقوق المدنية و السياسية
ج – السن
د – السوابق القضائية
ه – المؤهل العلمي
3 / طرق التوظيف
أ – على أساس الإختبارات
ب – على أساس الشهادات
ج – الفحص المهني
د – التوظيف المباشر

المحور الثالث : العلاقة بين الموظف و الإدارة
1 / العلاقة التعاقدية
أ – المفهوم
ب - تطور العلاقة التعاقدية
ج – صور العلاقة التعاقدية
2 / العلاقة التنظيمية
أ – المفهوم
ب – تطور العلاقة التنظيمية
ج – آثار العلاقة التنظيمية
3 / موقف المشرع – التشريعات المقارنة –
أ – الجزائري
ب – الفرنسي
ج – التونسي
د – المصري

المحور الرابع : آثار العلاقة الوظيفية
1 / إنعقاد العلاقة الوظيفية
أ – التعيين
ب - التربص
ج - الترسيم
2 / واجبات الموظف العمومي
أ – آداء المهام
ب – إحترام الرؤساء الإداريين
ج – كتمان السر المهني
د – تنفيذ الأوامر

ه – المحافظة على كرامة الوظيفة و حماية ممتلكاتها
3 / حقوق الموظف
أ – الأجر
ب – الراحة
ج – الضمان الإجتماعي و الحماية الصحية
د – تحسين المستوى
ه – التقاعد
و – الإستقالة
3 / النظام التأديبي في الوظيف العمومي
أ - مفهوم الخطأ التأديبي
ب - أركان الخطأ التأديبي
ج – الضمانات التأديبية للموظف
د – تقسيم الأخطاء التأديبية
ه – تقسيم العقوبات التأديبية
و – الإجراءات التأديبية و مراحلها .
4 /نهاية العلاقة الوظيفية
أ - صور النهاية
ب – آثار النهاية

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان + متواصل.

المراجع: (*كتب،ومطبوعات ، مواقع انترنت،* إلخ)

النصوص القانونية

- الدستور
- الأمر 154/66 المتضمن القانون المدني المعدل و المتمم
- الأمر 155/66 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل و المتمم
- الأمر 156/66 المتضمن قانون العقوبات المعدل و المتمم
- القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته
- الأمر 03/06 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية
- القانون 09/08 المتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية

المؤلفات

1- عبد الجليل بسباس: دليل المناظرات الوطنية بالوظيفة العمومية (تونس).
2- صلاح الدين الشريف، ماهر كمون : قانون الوظيفة العمومية في تونس
3- سعيد مقدم : الوظيفة العمومية بين التطور و التحول من منظور تسيير الموارد البشرية و أخلاقيات المهنة.

4- عبد الله طعبة : الوظيفة العامة في دول عالمنا المعاصر.
5- محمد يوسف العدوى : دراسة في الوظيفة العامة و في التنظيم المقارن و التشريع الجزائري
6- عبد العزيز السيد الجوهري : الوظيفة العامة دراسة مقارنة في التشريع الجزائري
7- سامي جمال الدين : التنظيم الإداري للوظيفة العامة
8- محمد أنس جعفر قاسم : مبادئ الوظيفة العامة

عنوان الماستر: القانون الإداري
السداسي: الثالث
اسم الوحدة: الوحدة المنهجية

اسم المادة: منهجية إعداد مذكرة
الرصيد: 6
المعامل: 2

أهداف التعليم: (*ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر*)
تهدف هذه المادة إلى مساعدة الطالب في إنجاز مذكرة التخرج و مناقشتها.

المعارف المسبقة المطلوبة : (*وصف تفصيلي للمعارف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*
سبق للطالب دراسة منهجية البحث العلمي في السداسي الأول و الثاني.

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)
أولا: الخطة
أ- أثر المنهج في بناء الخطة
ب- ضوابط توازن الخطة
جـ - تقنيات صياغة الخطة
ثانيا: التوثيق
أ- مصادر التوثيق في الدراسات الحقوقية
ب- ضوابط الاقتباس
جـ - طرق التوثيق
ثالثا: الفهرسة
أ- أصناف الفهارس
ب- طرق الفهرسة

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان + تقييم متواصل.

المراجع: (*كتب، ومطبوعات ، مواقع أنترنت*، إلخ)
كل المراجع السابق ذكرها بالنسبة لمادة منهجية البحث العلمي 1+2، بالإضافة إلى المؤلفات المتعلقة بكيفية إعداد مذكرات التخرج.

عنوان الماستر: القانون الإداري
السداسي: الثالث
اسم الوحدة: الوحدة المنهجية

اسم المادة: المشروع المهني و الشخصي
الرصيد: 3
المعامل: 1

أهداف التعليم:
يهدف من خلال المقياس لربط الطالب بالمحيط الاقتصادي و الاجتماعي ، بدراسة الوظائف و المهن التي يستطيع الولوج اليها بعد التخرج من خلال معاينتها عن كثب.

المعارف المسبقة المطلوبة :
كل المعارف المحصلة في المراحل الدراسية السابقة تمكن الطالب من دراسة و تحصيل المقياس.

محتوى المادة:
- تحليل الوضع
- تحديد الهدف ومؤشرات الأداء.
- إعداد هيكل تقسيم العمل.
- الاستخدام الأمثل للموارد (تقنية تقييم ومراجعة البرامج).
- توضيح مسؤوليات كل مهمة.
- التنفيذ و الضبط لتعظيم النتائج.
- التقييم لتحسين تصميم المشروع الحالي و/أو تصميم مشروع لاحق.
- نماذج لمشاريع

كل المهن التي تشترط الحصول على شهادة الليسانس أو الماستر في الحقوق ، للالتحاق بها ، لا سيما القضاء، التوثيق، المحضر القضائي، المحاماة، المناصب الادارية على مستوى الادارات المحلية و الوطنية..

- بحوث متعلقة بالمهن - بطاقات تقنية عن المهن -زيارات ميدانية - محاضرات من تنظيم بعض المهنيين..

-

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ
تقييم متواصل.

عنوان الماستر: القانون الإداري
السداسي: الثالث
اسم الوحدة: الوحدة الاستكشافية

اسم المادة: قانون الأحزاب
الرصيد: 1
المعامل: 1

أهداف التعليم: (*ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر*)
تحكم الطالب في كل ما يتعلق بأحد حقوقه السياسية ألا و هو إنشاء حزب سياسي و تسييره

المعارف المسبقة المطلوبة : (*وصف تفصيلي للمعارف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*
سبق للطالب على مستوى ليسانس دراسة مقياس القانون الدستوري و القانون الإداري و الحريات العامة.

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)
المحور الأول : مفهوم الأحزاب السياسية
- تعريف الحزب السياسي
- خصائص الحزب السياسي
- أهداف الأحزاب السياسية
المحور الثاني : إنشاء الأحزاب السياسية
- شروط إنشاء الأحزاب السياسية
- إجراءات إنشاء الأحزاب السياسية
المحور الثالث : نشاطات الأحزاب السياسية
- نشاطات الأحزاب السياسية على المستوى المحلي
- نشاطات الأحزاب السياسية على المستوى الوطني
- المشاركة في الانتخابات

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان.

المراجع: (*كتب،ومطبوعات ، مواقع انترنت*، إلخ)
- الدساتير الجزائرية
- القانون العضوي 10/16 المؤرخ في 25 أوت 2016 يتعلق بنظام الانتخابات.
- القانون العضوي 04/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية.

- القانون العضوي 03/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

المؤلفات :

- الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- الخطيب نعمان أحمد، الأحزاب السياسية و دورها في أنظمة الحكم المعاصر، جامعة مؤتة، الأردن، 1994.
- بدران ودودة، الأحزاب السياسية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 1995.
- حسن البدراوي، الأحزاب السياسية و الحريات العامة، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2000.
- حضر طارق فتح الله، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي دراسة مقارنة، لبنان، 1986.
- نور الدين حاروش، الأحزاب السياسية، دار الأمة، الجزائر، 2009.
- أحمد خضراوي، القانون الدستوري و المؤسسات السياسية، الطبعة الثانية، 2010.
- أحمد عادل، الأحزاب السياسية و النظم الانتخابية، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992.
- أرزقي محمد نسيب، أصول القانون الدستوري و النظم السياسية، الجزء الثاني، دار الأمة للطباعة و النشر، الجزائر، 1998.
- زكريا بن صغير، الحملات الانتخابية مفهومها- وسائلها و أساليبها، دار الخلدونية، الجزائر، 2004.
- حسن محمد هند، منازعات انتخابات البرلمان و شروط الترشيح لعضوية مجلس الشعب و الشورى دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، 2006.
- عبدو سعيد، علي مقلد، عصام نعمة، النظم الانتخابية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2005.
- موسى بودهان، قانون الانتخابات الجزائري، دار مدني، طبعة 2006.

المذكرات الجامعية:

- بورحلة قوارية، دور الأحزاب السياسية في التمثيل السياسي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق بليدة، 2008.
- ليندة أونيسي، الأحزاب السياسية و الانتخابات في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة 2004/2003.
- سهيلة دبياش، المجلس الدستوري و مجلس الدولة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2004/2003.

عنوان الماستر: تنظيم إداري
السداسي: الثالث
اسم الوحدة: الوحدة الأساسية

اسم المادة: قانون الانتخابات
الرصيد: 1
المعامل: 1

أهداف التعليم: (*ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر*)
الغرض من تدريس المادة هو تعميق المعارف القانونية لدى الطالب في مجال الانتخابات عامة

المعارف المسبقة المطلوبة : (*وصف تفصيلي للمعارف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*
سبق للطالب التطرق لموضوع الانتخابات في مرحلة الليسانس في مقياس القانون الدستوري و القانون الإداري.

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)
المحور الأول : مفهوم الانتخابات
- تعريف الانتخابات
- خصائص الانتخابات و أهميتها
- أنواع الانتخابات و أساليبها
المحور الثاني : العملية الانتخابية
- الشروط القانونية للناخب و المترشح و/ أو قائمة الترشح
- القائمة الانتخابية و المنازعات الناشئة بشأنها
- التحضير للانتخابات
- الضمانات الانتخابية
المحور الثالث : الأحكام المتعلقة ببعض الانتخابات
- الانتخابات المحلية
- الانتخابات التشريعية
- الانتخابات الرئاسية
المحور الرابع : النتائج الانتخابية
- اعلان النتائج
- الطعن في النتائج

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان.

المراجع: (*كتب،ومطبوعات ، مواقع انترنت*، إلخ)

- الدساتير الجزائرية
- القانون العضوي 10/16 المؤرخ في 25 أوت 2016 يتعلق بنظام الانتخابات.
- القانون العضوي 04/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية.
- القانون العضوي 03/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

المؤلفات :

- أحمد خضراوي، القانون الدستوري و المؤسسات السياسية، الطبعة الثانية، 2010.
- أحمد عادل، الأحزاب السياسية و النظم الانتخابية، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992.
- أرزقي محمد نسيب، أصول القانون الدستوري و النظم السياسية، الجزء الثاني، دار الأمة للطباعة و النشر، الجزائر، 1998.
- زكريا بن صغير، الحملات الانتخابية مفهومها- وسائلها و أساليبها، دار الخلدونية، الجزائر، 2004.
- حسن محمد هند، منازعات انتخابات البرلمان و شروط الترشيح لعضوية مجلس الشعب و الشورى دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، 2006.
- عبدو سعيد، علي مقلد، عصام نعمة، النظم الانتخابية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2005.
- موسى بودهان، قانون الانتخابات الجزائري، دار مدني، طبعة 2006.

المذكرات الجامعية:

- ليندة أونيسي، الأحزاب السياسية و الانتخابات في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة 2004/2003.
- سهيلة دبياش، المجلس الدستوري و مجلس الدولة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2004/2003.

عنوان الماستر: القانون الإداري
السداسي: الثالث
اسم الوحدة: الوحدة الأفقية

اسم المادة: لغة أجنبية (انجليزية) 3
الرصيد: 1
المعامل: 1

أهداف التعليم: (*ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر*)
الغرض من تدريس الطالب هذه المادة هو تمكينه من توظيف مصطلحات اللغة الانجليزية في دراساته و أبحاثه.

المعارف المسبقة المطلوبة : (*وصف تفصيلي للمعارف المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر).*
سبق للطالب دراسة مادة المصطلحات.

محتوى المادة: (إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب)

- ترجمة مصطلحات من العربية إلى الانجليزية مع التركيز على المصطلحات التي لها علاقة بالاختصاص.
- ترجمة مصطلحات من الانجليزية إلى العربية مع التركيز على المصطلحات التي لها علاقة بالاختصاص.

- ترجمة نصوص قانونية من العربية إلى الانجليزية و العكس مع التركيز على المصطلحات التي لها علاقة بالاختصاص.

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، امتحان....إلخ (يُترك الترجيح للسلطة التقديرية لفريق التكوين)

امتحان .

المراجع: (*كتب،ومطبوعات ، مواقع انترنت*، إلخ)

كل ما تعلق بالمصطلحات و الترجمة من و إلى الانجليزية سواء مؤلفات أو مواقع أنترنت.

V- العقود/الاتفاقيات

نعم

لا

(إذا كانت نعم، تُرفق الاتفاقيات والعقود بالملف الورقي للتكوين)

نموذج لرسالة إبداء النية أو الرغبة

(*في حالة تقديم ماستر بالاشتراك مع مؤسسة جامعية أخرى*)

(ورق رسمي يحمل اسم المؤسسة الجامعية المعنية)

الموضوع: الموافقة على الإشراف المزدوج للماستر بعنوان :

تعلن الجامعة (أو المركز الجامعي). عن رغبتها في الإشراف المزدوج عن الماستر المذكورة أعلاه طيلة فترة تأهيل الماستر.

وفي هذا الإطار، فإن الجامعة (أو المركز الجامعي) ترافق هذا المشروع من خلال:

-إبداء الرأي أثناء تصميم و تحيين برامج التعليم،
- المشاركة في الملتقيات المنظمة لهذا الغرض ،
- المشاركة في لجان المناقشة ،
- المساهمة في تبادل الإمكانيات البشرية و المادية

توقيع المسؤول المؤهل رسميا :

الوظيفة:

التاريخ:

نموذج لرسالة إبداء النية أو الرغبة
(في حالة تقديم ماستر بالاشتراك مع مؤسسة لقطاع مستخدم)
(ورق رسمي يحمل اسم المؤسسة)

الموضوع: الموافقة على مشروع بعث تكوين للماستر بعنوان:

المقدم من:

تعلن مؤسسة عن رغبتها في مرافقة هذا التكوين المذكور أعلاه بصفتها المستخدم المحتمل لمنتوج هذا التكوين

وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد انضمامنا إلى هذا المشروع ويتمثل دورنا فيه من خلال:

- إبداء رأينا في تصميم و تحيين برامج التعليم،
- المشاركة في الملتقيات لهذا الغرض ،
- المشاركة في لجان المناقشة .
- تسهيل قدر المستطاع استقبال الطلبة المتربصين في المؤسسة في إطار إنجاز مذكرات نهاية التخرج أو في إطار المشاريع المؤطرة.

سيتم تسخير الإمكانيات الضرورية لتنفيذ هذه العمليات و التي تقع على عاتقنا من أجل تحقيق الأهداف وتنفيذها إن على المستوى المادي والمستوى البشري

يعين السيد(ة)*.....منسقا خارجيا لهذا المشروع.

توقيع المسؤول المؤهل رسميا:

الوظيفة:

التاريخ:

الختم الرسمي للمؤسسة: